جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

# مذكرة ماستر

العلوم الاقتصادية

تخصص:

**اقتصاد دولي**

رقم: .....

---

إعداد الطالبتان:
غزالي سامية
سديرة نواة

يوم: 10 /06/2024

# أثر كوفيد-19 على التجارة الدولية في الجزائر

---

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| د. كرامة مروة | جامعة محمد خيضر بسكرة | رئيساً |
| د. حدانة أسماء | جامعة محمد خيضربسكرة | مشرفاً |
| د. عمري ريمة | جامعة محمد خيضربسكرة | مناقشاً |

**السنة الجامعية: 2024**

رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا
وَقُل

# شكر وعرفان

تبارك الله ذو الجلال والاكرام الذي وهبنا نعمة العقل ووفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله جلى وعلى.

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر الى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في انجاز هاته المذكرة ونخص بالذكر المشرفة **" حدانة أسماء"** التي لم تبخل علينا بنصائحها وارشاداتها، من خلال إشرافها على أعمالنا خطوة بخطوة، وبكل جدية وتفاني، فبارك الله فيها وجزها كل خير.

كما نتقدم بالشكر لكل من:

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

# الإهداء

اهدي ثمرة جهدي للوالدين الحبيبين

وإلى إخوتي وأخواتي

ولكل طالب لا يدَخر جهدًا

في سبيل المعرفة والعلم النافع.

**سامية غزالي**

# الإهداء

تحية عطرة اهدي بها ثمار قطافي و حصاد جهدي و صنيع عملي الدراسي في الجامعة :

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)،

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)

إلى إخوتي وأخواتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانو في مد يد العون لي

أُهدي إليكم عملي المتواضع

نواة سديرة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

**الملخص**

مقدمة _____ أ

**الفصل الأول: جائحة كوفيد-19**

تمهيد _____ 5

المبحث الأول: ماهية أزمة كوفيد 19 _____ 6

المطلب الأول: مفهوم جائحة كوفيد 19 _____ 6

الفرع الأول: تعريف الجائحة في القاموس _____ 6

الفرع الثاني: تعريف جائحة كورونا _____ 6

المطلب الثاني: ظهور وباء كورونا _____ 7

المطلب الثالث: طرق انتشار وباء كورونا _____ 8

الفرع الأول: الطريقة المباشرة _____ 8

الفرع الثاني: الطريقة الغير مباشرة _____ 8

المبحث الثاني: البروتوكول الصحي _____ 10

المطلب الأول: إجراءات والتدابير المتخذة من منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا _____ 10

المطلب الثاني: إجراءات والتدابير المتخذة من الدول الأوروبية للتصدي لجائحة كورونا _____ 10

الفرع الأول: ضمان توفير المعدات الطبية _____ 11

الفرع الثاني: تسيير الحركة داخل الإتحاد الأوروبي _____ 11

الفرع الثالث: خطة الدعم الاقتصادي _____ 12

الفرع الرابع: جواز أو شهادة سفر كورونا – الشهادة الرقمية الخضراء _____ 12

المطلب الثالث: إجراءات وتدابير مشتركة بين دول العالم _____ 13

المبحث الثالث: كورونا في الجزائر _____ 15

المطلب الأول: ظهور كورونا في الجزائر _____ 15

المطلب الثاني: التدابير والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة وباء كورونا (كوفيد 19) __ 15

## فهرس المحتويات


المطلب الثالث: مراحل رفع الحجر الصحي في الجزائر _____ 18

خلاصة الفصل _____ 22

**الفصل الثاني: ماهية التجارة الدولية وأثر كوفيد – 19 عليها**

تمهيد _____ 24

المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية _____ 25

المطلب الأول مفهوم التجارة الدولية _____ 25

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية _____ 26

المطلب الثالث: أسباب وأهداف قيام التجارة الدولية _____ 27

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية _____ 27

الفرع الثاني: أهداف التجارة الدولية _____ 27

المبحث الثاني: نظريات مفسره للتجارة الدولية _____ 29

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية _____ 29

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث _____ 29

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية ديفيد ريكاردو comparative advantage theory __ 29

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل _____ 30

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية _____ 30

الفرع الأول: نظرية هيكشر وأولين _____ 30

الفرع الثاني: لغز ليونتيف _____ 31

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية _____ 31

الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب العرض _____ 31

الفرع الثاني. المدخل المرتكز على جانب العرض _____ 32

المبحث الثالث: آثار أزمة كوفيد 19 على التجارة الدولية _____ 33

المطلب الأول: تراجع حركة تجارة الدولية _____ 33

المطلب الثاني: تراجع حركه الاستثمار الأجنبي المباشر _____ 34

المطلب الثالث: تراجع حركه الشركات متعددة الجنسيات _____ 34
المطلب الرابع: تضرر الوضع المالي والأسهم العالمية في ظل أزمة كوفيد 19 _____ 36
خلاصة الفصل _____ 37

**الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وحجم المبادلات التجارية قبل، أثناء وبعد الجائحة**

تمهيد _____ 39
المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري _____ 40
المطلب الأول: أثر جانحة كورونا على التجارة الخارجية _____ 40
الفرع الأول: على إنتاج النفط في الجزائر _____ 40
الفرع الثاني: على الميزان التجاري _____ 41
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المتغيرات الكلية _____ 42
الفرع الأول: الأثر على العرض _____ 42
الفرع الثاني: الأثر على الطلب _____ 43
الفرع الثالث: الأثر على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي _____ 43
الفرع الرابع: الأثر على دخل الأعوان الاقتصادية _____ 44
الفرع الخامس: الأثر على احتياطات الصرف _____ 44
الفرع السادس: الأثر على الأسعار _____ 44
المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر _____ 44
الفرع الأول: قطاع المحروقات _____ 45
الفرع الثاني: قطاع الصناعة _____ 45
الفرع الثالث: قطاع النقل _____ 45
الفرع الرابع: قطاع السياحة _____ 47
الفرع الخامس: القطاع الجبائي _____ 47
الفرع سادس: القطاع الفلاحي _____ 47
الفرع سابع: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية _____ 47

## فهرس المحتويات


المبحث الثاني: حجم المبادلات الدولية في الجزائر قبل وأثناء وبعد كوفيد 19 _____ 48

المطلب الاول: المبادلات الدولية في الجزائرية قبل جائحة كوفيد 19 (2015- 2019) ____ 48

الفرع الاول: الصادرات الجزائرية قبل كوفيد19 (2015-2019)_____ 48

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية قبل جائحة كورونا ( 2015-2019 ) _____ 49

المطلب الثاني: حجم المبادلات الدولية في الجزائر أثناء كوفيد (19) 2019 / 2020 _____ 50

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية أثناء كوفيد 19 (2019-2020) _____ 50

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية أثناء جائحة كوفيد 19 _____ 54

المطلب الثالث: حجم المبادلات الدولية في الجزائر بعد كوفيد (19) 2023_____ 57

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية بعد كوفيد 19 (2023) _____ 57

الفرع الثاني : الواردات الجزائرية بعد كوفيد 19 (2023) _____ 58

المطلب الرابع: النتائج وتحليلها _____ 59

خلاصة الفصل _____ 61

**خاتمة _____ 62**

**قائمة المراجع _____ 65**

# فهرس الجداول والأشكال

## فهرس الجداول والأشكال:

### أولاً. فهرس الجداول

الجدول رقم (01) : أرباح الشركات متعددة الجنسيات _____ 35
الجدول رقم (02): تطور الصادرات خلال (2015-2019) _____ 48
الجدول رقم (03): تطور الواردات (2015-2019) _____ 49
الجدول رقم (04): تطور الصادرات خلال 2020/2019 _____ 50
الجدول رقم (05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية إثناء جائحة كورونا (2019/ 2020) _____ 51
الجدول رقم (06): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 _____ 52
الجدول رقم (07): تطور الواردات خلال 2019-2020 _____ 54
الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2019/ 2020 _____ 55
الجدول رقم (09): تطور الميزان التجاري (2016-2023) _____ 59

### ثانياً. فهرس الأشكال

الشكل رقم (01) تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة جويلية 2019 - جوان (2020)_____ 40
الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (جويلية 2017 - جوان 2020__ 42
الشكل رقم (03): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 _____ 53
الشكل رقم (04): أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022 _____ 56

# الملخص

**الملخص**

مشكلة الدراسة بشكل رئيسي هو التعرف على تداعيات فيروس كورونا على التجارة الدولية في الجزائر، وتم في البداية الاشارة الى فيروس كورونا وبداية ظهوره، حيث أدى إلى توقيف حركة الأشخاص وتراجع رهيب في حركة الملاحة، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن جائحة كورونا كان لها أثر سلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي بما فيها قطاع التجارة الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم التي انتشر فيها الوباء على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر اقتصادها كثيرا بهذه الجائحة التي كشفت عن خلل واضح في هيكل التجارة الدولية القائم على الريع البترولي.

**الكلمات المفتاحية:** فيروس كورونا، التجارة الدولية، الجزائر.

**Résumé:**

La thèse de l'étude est principalement d'identifier les répercussions du virus Corona sur le commerce international en Algérie. Au début, il a été fait référence au virus Corona et au début de son apparition, car il a entraîné l'arrêt des mouvements de personnes. et un terrible déclin du mouvement de la navigation. L'approche descriptive et analytique a été utilisée et l'étude a abouti à plusieurs résultats dont le plus important est le suivant : La pandémie de Corona a eu un impact négatif sur la plupart des secteurs, en particulier le secteur économique. le secteur du commerce, qui a été fortement touché dans tous les pays du monde où l'épidémie s'est propagée, à l'instar de l'État algérien, dont l'économie a été fortement touchée par cette pandémie, qui a révélé un défaut évident dans la structure existante du commerce international sur les rentes pétrolières.

**Mots clés :** Coronavirus, commerce international, Algérie.

# مقدمة

## مقدمة

شكلت جائحة كورونا ازمة اقتصادية عالية التأثير مسّت جميع انحاء العالم، والقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير بناء على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الاشهر الاولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا امام انسيابية الحياة الاقتصادية على المستوى العالمي .

أثرت جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الجزائر خاصة حيث ادت الى الركود الشبه كلي لمعظم قطاعات الاقتصاد الجزائري مما استوجب على الدولة وضع تدابير واجراءات احترازية للتصدي لتداعيات الجائحة .

كان لانتشار جائحة كورونا آثار سلبية على اقتصاد العالمي عامة وعلى الجزائر خاصة بحيث اضفت عليه نوعا من الركود والتوقف شبه الكلي لمعظم قطاعاته فقد ادت التدابير الصحية الى توقيف كل التعاملات بشتى انواعها من اغلاق للحدود الجوية والبحرية والبرية بين الدول وتوقف وسائل النقل بين المدن، كما تسببت اجراءات التباعد الجسدي في غلق الكثير من المؤسسات بشتى انواعها منها التعليمية والدينية أو فرض على المؤسسات الاقتصادية بتخفيض انتاجها ومبيعاتها الامر الذي انعكس سلبا على السوق العالمية وقد تأثرت سوق النفط والطاقة واخذت اسعارها في التذبذب والانخفاض مما اثر على الدول المصدرة لها وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول بحيث يعتمد اقتصادها اساسا على عائدات صادرات هذه المواد بنسبة كبيرة مما تسبب في ضائقة مالية اربكت الوضع الاقتصادي العام خاصة في ظل غموض كبير حول وضعية هذا الوباء من حيث مدة بقائه وتطوره او تلاشيه، وشكل مشكلات عويصة لدى اصحاب القرار، فتم تقليص الصادرات والواردات في العديد من القطاعات في الجزائر بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقييدات الحركة والقيود التجارية .

كانت الجزائر من الدول التي اتخذت اجراءات صارمة للحد من تأثير هذا الفيروس على المجتمع والاقتصاد المحليين، كما كانت من الدول السباقة في اتخاذ اجراءات لتفادي تحول التأثيرات الى كارثة على الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من التحديات التي احدثتها جائحة كوفيد 19 فان الجزائر تعمل على تعزيز قدراتها التصديرية وتنويع مصادر اراداتها الخارجية بما في ذلك تطوير القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية:

- **ما تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية في الجزائر؟**

ولمناقشة هذه الإشكالية أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي جائحة كوفيد 19 وكيف اثرت على العالم والجزائر بصفة خاصة؟

- ❖ فيما يتمثل التجارة الدولية وما هي اهم نظرياتها؟
- ❖ ما هي اهم الاثار المترتبة على جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بصفة عامه وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة؟

**فرضيات الدراسة:**

في إطار الإجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- ❖ جائحة كوفيد 19 ازمة صحية مست جميع الدول واثرت على الاقتصاد العالمي بمختلف جوانبه .
- ❖ التجارة الدولية فرع من فروع الاقتصاد القائم على مجموعة من النظريات .
- ❖ اثرت كورونا على التجارة الدولية تأثيرا سلبيا في الجزائر .

**اسباب الدراسة:**

تم اختيار موضوع الدراسة لعدة اسباب منها:

- التعرف على اهم مفاهيم التجارة الدولية لارتباطها بالتخصص المدروس الا وهو الاقتصاد الدولي.
- معرفة حيثيات جائحة كوفيد 19 التي ادت الى شلل الاقتصاد العالمي .
- الظروف الاقتصادية التي شهدتها التجارة الدولية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19 .

**اهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة اهميتها في كونها تناقش موضوعا اقتصاديا شغل الكثير من الخبراء والمختصين الاقتصاديين نظرا لتأثيراته على كافة دول العالم الغنية والفقيرة، كما تدرس الخطوات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الفيروس حتى تخفف من اضراره الصحية والاقتصادية على المدى القصير والبعيد.

**اهداف الدراسة:**

- ✓ التعرف على جائحة كوفيد 19 ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي .
- ✓ تبيان مفهوم التجارة الدولية واهميتها في الاقتصاد .
- ✓ الكشف عن اهم الانعكاسات الناتجة عن تداعيات كوفيد 19 على التجارة الدولية في الجزائر .

**منهجية الدراسة:**

من اجل دراسة اشكالية البحث، والإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتماد ثلاثة فصول، حيث في الفصل الاول تناولنا كافة المفاهيم المرتبطة بجائحة كوفيد 19 وكيف أثر هذا الاخير على الاقتصاد العالمي، اما في الفصل الثاني قدمنا كل ما يتعلق بالتجارة الدولية من

مفاهيم ونظريات وكيف أثر كوفيد 19 على التجارة الدولية واخيرا الفصل الثالث الذي تناولنا فيه تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بوجه عام والتجارة الدولية في الجزائر بوجه خاص .

**الدراسات السابقة:**

اعتمدت الاشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع التجارة الدولية وجائحة كوفيد 19 نذكر منها:

1- دراسة همايلية شيماء نور الهدى، سبل تعزيز التجارة الدولية في ظل كوفيد 19، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قسم مالية وتجارة دولية، جامعة قالمة، 2021 .

تناولت هذه الدراسة تحليل الاثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 خاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية.

2- دراسة بولحاج نجلاء، شبيرة ايناس، أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2016-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2021.

تناولت هذه الدراسة تداعيات فيروس كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر.

# الفصل الأول: جائحة كوفيد-19

**تمهيد:**

جائحة كورونا هيا وباء عالمي ناجم عن فيروس كورونا المستجد(covid-19) ، الذي انتشر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ومنذ ذلك الحين، انتشر الفيروس بسرعة واسعة في جميع أنحاء العالم، وأثر على العديد من الجوانب الحياتية والاجتماعية والاقتصادية في العالم.

تم اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات والأعمال التجارية، وفرض حضر التجول وإجراءات الحجر الصحي الإلزامي. وتم تطوير لقاحات covid-19 وتوفيرها للجمهور في العديد من الدول.

تأثرت الاقتصادية العالمية بشدة بسبب كورونا، حيث أدت الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس إلى إغلاق العديد من الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، وتقلص حركة التجارة والسفر والاستثمار الدولي، ومن خلال ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية أزمة كوفيد 19.
- **المبحث الثاني:** البروتوكول الصحي.
- **المبحث الثالث:** كوفيد19 في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية أزمة كوفيد 19:

خلقت جائحة فيروس كوفيد 19 أزمة إنسانيةوصحية غير مسبقة فقد أدت لإجراءات ضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي هائل.

### المطلب الأول: مفهوم جائحة كوفيد 19:

#### الفرع الأول: تعريف الجائحة في القاموس

**لغة:** من الفعل الثلاثي الجوح والاحتياج، وتعني الهلاك والاستئصال، ويقول إبن فارس الجيم والواو والحاء أصل واحد وهو الاستئصال، يقال جائحة الشيء يجوح استئصاله، ومنه اشتقاق الجائحة، والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه، والجائحة تعني الشدة النازلة العظيمة التي تجتاح المال من السنة أو الفتنة، وان الجائحة في اللغة يشمل جائحة المال والنفس. (بونجاح و شبيرة، 2020)

وهي تعني كل شيء لا تستطيع دفعه لو علم به، وقيل هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة، والجائحة المصيبة المستأصلة التي تستأصل المال أو الناس، وهي ما يصيب الإنسان من مصيبة في أو أمنه واستقراره فيسلط عليه الخوف أو في صحته عافيته فيسلط عليه المرض.

**اصطلاحا:** هي الإنتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، ويشير البعض إلى إن مصطلح الجائحة يعني ان المرض يتحدى السيطرة وإنتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة، وحسب موقع وكيديا فان الجائحة هي الوباء العام الذي ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم.

وبهذا فإن الجائحة من الناحية الطبية هي انتشار عالمي لمرض جديد في العديد من الدول أي في وقعة جغرافية واسعة دون القدرة على السيطرة عليه والحد من الانتشار.

#### الفرع الثاني: تعريف جائحة كورونا:

عرفتها منظمة الصحة العالمية على أنها سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبل للبشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط والتنفسية تصيب الجهاز التنفسي بالدرجة الأولى، وهو مجهول السبب إلى الآن، وفي 8 فيفري من عام 2020 أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم في 22 فيفري من نفس السنة الاسم الإنجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى CIVID-19، قبل أن تعتمد هذه التسمية من قبل

منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 ن في حين بقيه الاسم الصيني لهذا الفيروس بلا تغيير. (بونجاح و شبيرة، 2020).

الإسم الإنجليزي للمرض مشتق لجزأين:

**الجزء الأول:** CO هما أول حرفين من كلمة كورونا corona، أما الجزء الثاني vl لفهما اشتقاق لأول حرفين من كلمة فيروس virus وحرف d هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزية seaseid وفقا لتقرير نشرته منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، وأن فيروس كوفيد–19 هو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وبعض أنواع الزكام العادي، وقد صنفت منظمة الصحة العالمية في شهر مارس 2020 بأن مرض فيروس كورونا 2019 كجائحة.

**المطلب الثاني: ظهور وباء كورونا:**

أفادت التقارير المرسلة إلى السلطات الصحية في الصين إلى منظمه الصحة العالمية في 31_ 12_ 2019 بوجود تجمع مرضي لإصابات بذات الرئة فيروسية مجهولة السبب في مدينه ووهان الواقعة ضمن مقاطعة خوبي، وبدأ تحقيق في أوائل جانفي عام 2020. أعلنت منظمه الصحة العالمية رسميا في 30 جانفي ان تفشي الفيروس يشكل حاله طوارئ صحية عامه تبعث على القلق الدولي، بالتزامن مع تأكيد 7818 اصابه على مستوى العالم في اليوم نفسه، على امتداد 19 دولة ضمن خمسه من مناطق منظمة الصحة العالمية الستة.

يعتقد وجود منشأ حيواني لفيروس بسبب ارتباط معظم الحالات المبكرة بسوق ووهان للمأكولات البحرية لبيع بالجملة يعرف الفيروس المسؤول عن تفشي المرض باسم ساس كوف 2، فيروس حديث الاكتشاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالفيروسات التاجية الموجودة في الخفافيش، والفيروسات التاجية الموجودة في أكل النمل الحرشفي، وفيروس كورونا من النوع الأول المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة يبقى الاجتماعي العلمي حاليا على الأصل الطبيعي لكوفيد– 19. (https://ar.wikipedia.org)

سجل أول ظهور لأعراض على أول مريض مشخص في: 01_12_ 2019 ولم يتبين وجود اي روابط واضحة بين المريض التجمع المرضي اللاحق في سوق وهان الرطبة للمأكولات البحرية، بينما عثر على أدلة تربط ثلثي أفراد التجمع المرضي الذي أبلغ عنه في هذا الشهر مع السوق، تحدثت صحيفة ساوث تشاينا مورنيغ بوست في تقرير صادر في 13_ 03_ 2020 عن حالة عائدة إلى 2019/11/17 (رجل يبلغ من العمر 55 عاما من خوبي) ربما تكون أول اصابه بفيروس كورونا. بذكر بقاء المعلومات الواردة في التقرير غير مؤكدة.

اعترف منظمة الصحية العالمية بتحول فاشيه كوفيد 19 إلى جائحة في 11 مارس عام 2020، بالتزامن مع إبلاغ ايطاليا وإيران وكوريا الجنوبية وليابان عن ارتفاع عدد الإصابات ليتجاوز عدد الإصابات الإجمالي خارج الصين نظيره داخل الصين بسرعة. (همايليه،2021/2020، ص27)

**المطلب الثالث: طرق انتشار وباء كورونا:**

قبل الحديث عن طرق انتقال وانتشار فيروس كورونا يجدر بنا الإشارة هنا إلى أغلب الأمراض المعدية تنتشر أو تنتقل بطريقتين هما:

**الفرع الأول: الطريقة المباشرة:**

وهي تنتقل من شخص إلى أخر مباشرة بواسطة أحد الأمور التالية:

- الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقالا الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات.
- الرذاذ الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الأنفلونزا والسعال.
- العلاقات والتجارب والملامسة الجنسية الخاطئة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والإيدز.
- بواسطة نقل الدم تنتقل عندما يكون الدم مصابا بمرض مثل الإيدز.
- من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الإيدز. (علي قدري الشيخ ،2008، 101، 102).

**الفرع الثاني: الطريقة الغير مباشرة:**

والذي يحتاج إلى وسيط أخر لنقل المرض من شخص إلى أخر مثل:

- الوساطة الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وأنفلونزا الطيور.
- الوسائط غير الحية الموجودة في الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء.

ونفس الحال بالنسبة لفيروس كوفيد COVID 19 فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، حيث أثبتت أغلب الأبحاث والدراسات حول طريقة انتقال كورونا بشكر أساسي عندما تخرج فطريات حيث أثبتت أغلب الأبحاث والدراسات حول طريقة انتقال فيروس كورونا بشكل أساسي عندما تخرج فطريات تنفسية من الجهاز التنفسي لشخص مصاب ثم تدخل إلى أنف أو فم أو عيني الأشخاص القريبين منه، كما قد يصاب الشخص إذا لمس فمه أو أنفه أو عينه بعد لمسه سطحا ملوثا بالفيروس، قد يعيش فيروس الكورونا المسبب لداء كوفيد 19 على الأسطح لساعات حتى عدة أيام، لكن المطهرات العادية تقتله.

وقد أظهرت الدراسات أن بمقدور الفيروس المسبب لكوفيد 19 أن يبقى على البلاستيك والفولاذ المقاوم للصدأ لمدة 72 ساعة وعلى النحاس أقل من 4 ساعات وعلى الورق المقوى أقل من 24 ساعة.

ويعد الأشخاص الأكبر سنا عرضة بشكل اكبر لخطر الإصابة بأعراض كوفيد 19 خطيرة، ويزداد ذلك الخطر كلما تقدم الشخص في العمر، وقد يكون المصابون بحالات طبية مزمنة أكثر عرضة للإصابة بأعراض خطيرة، ومن أمثلتها أمراض القلب الخطيرة مثل فشل القلب، أو مرض الشريان التاجي، السمنة الشديدة أو مرض الكلى.

## المبحث الثاني: البروتوكول الصحي

إتبعت الدول العالم العديد من الإجراءات والتدابير لمواجهة فيروس كورونا خاصة الصادرة عن الهيئات الإقليمية والصحية.

### المطلب الأول: إجراءات والتدابير المتخذة من منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا

لقد سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة كوفيد 19 ويشهد العديد منها تفشي هذا المرض، ونجحت الحكومات في بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي مرض من خلال تبني إجراءات الحجز الصحييقصد بالحجرالصحي إبعاد وعزل الأشخاص الذين خالطوا المصابين بالأمراض المعدية أو يحتمل إصابتهم بالمرض فقد يكون الشخص سليم حاملا للمرض أو مسبب للمرض لكن لا تظهر عليه العلامات والأعراض لكن بعد فتره يبدأ التأثير بالظهور ويكون بذلك قد ساهم في نقل مرض ويتم خلال الحجرالصحي تقديم مجموعة من إجراءات الطبية لوقف إنتشار العدوى بين الناس بمرض ما ويقصد به منع إختلاط المرضى بالأمراض المعدية ويكون الحجر الصحي للأشخاص المصابين فعلا بالمرض. (بونجاح و شبيرة، 2020، صفحة 26)

غير انه يمكن القول انه تم إتباع العديد من الخطوات لمنع انتشار الفيروس والمتمثلة في:

–المحافظة على مسافات التباعد بين الأشخاص.

–تجنب الأماكن المزدحمة إن ترتفع احتمالية مخالطةالأشخاص المصابين بالمرض.

–المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركها بمطهر تحويلي.

– تجنب لمس العينين والفم والأنف إذا إن تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي إلى التقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم زمن هذه المنافذ يمكن الفيروس أن يدخل إلى الجسم.

التأكد من تغطيه الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل رقيق عند السعال والعطس.

### المطلب الثاني: إجراءات والتدابير المتخذة من الدول الأوروبية للتصدي لجائحة كورونا

أحصرت أوروبا وفاة أكثر من مليون شخص بكوفيد –19 منذ ظهر الفيروس للمرة الأولى في الصين في ديسمبر 2019، بحسب تعداد لوكالة الأنباء الفرنسية بالاستناد إلى السلطات الصحية، لكنها تبقى تقديرا جزئيا للعدد الفعلي للوفيات، وسبق أن تجاوزت أوروبا عتبة نصف مليون وفاة في 17 ديسمبر، بعد أحد عشر شهرا على إعلان أول وفاة في الصين، وقضى نصف مليون شخص آخرين في أقل من أربعة أشهر، وتشكل الوفيات التي أحصيت في أوروبا أكثر من ثلث 2،94 مليون شخص توقوا في العالم، من أصل 136 مليون إصابة تم رصدها منذ بدء تفشي الوباء.

وبعدما كان هناك أمل في إنهاء الوباء مع بدء عمليات التطعيم، تواصل تفشي الموجة الثالثة من فيروس كورونا، حيث تفكر ألمانيا في تمديد القيود المفروضة لاحتوائه إلى أفريل2021، رغم الاحتجاجات بينما تخلى

قادة الإتحاد الأوروبي عن حضور قمتهم شخصيا على خلفية ارتفاع عدد الإصابات نظرا لتفشي نسخ متحورة من الفيروس.

اتخذ الإتحاد الأوروبي عددا من التدابير والأوليات التنظيمية وفرض قيودا مشددة على الدول الإتحاد للحد من انتشار الفيروس، ويمكن إجمالها فيما يلي:

**الفرع الأول: ضمان توفير المعدات الطبية:**

- حيازة المعدات الطبية اللازمة لمواجهة وباء كورونا المستجد، كمعدات الحماية للطواقم الطبية وأجهزة التنفس الاصطناعي، واختبارات الكشف عن وجود الفيروس.
- تنظيم تصدير المستلزمات الطبية الأساسية من الإتحاد.
- تحفيز وزيادة صناعة وإنتاج المعدات الطبية داخل دول الإتحاد.
- اعتماد آلية الحماية المدنية لسكان الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدات للبلدان التي تحتاجها، وإنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدات الطبية الطارئة، وتنسيق جهود الدعم من خلال مركز تنسيق الاستجابة الطارئة.

كشفت المفوضية أن اقتراح ميزانية أولية بقيمة 50 مليون لتمويل المواد الطبية خاصة أجهزة التنفس والكمامات. (سيليني نسيمة، 2021، صفحة 603)

**الفرع الثاني: تسيير الحركة داخل الإتحاد الأوروبي:**

- ❖ تسيير حركة السلع والبضائع داخل الإتحاد الأوروبي بفضل ممرات إمداد ذات أولوية على الحدود الداخلية من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع، وتيسير تنقل الأشخاص، لا سيما عمال المناطق الحدودية أو المواطنين الأوربيين العائدين إلى ديارهم.
- ❖ دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتسيير الحصول على مساعدات الحكومية.
- ❖ تعليق قواعد "ميثاق الاستقرار" كي يتسنى للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.
- ❖ عدم التقيد بقواعد الميزانية في مواجهة الجائحة.
- ❖ عبرت "فون دير لاين" عن قلقها حيال "النسخ المتحورة المختلفة" لفيروس كورونا، مقترحة تعريفا جديدا أكثر دقة لمناطق الخذر، مع وضع فئة جديدة "بلأحمر الداكن" فيد ول الإتحاد، وبالتالي قد يطلب من المسافرين الآتين من تلك المناطق الخضوع لاختبار ما قبل المغادرة والحجر الذاتي عند الوصول.

**الفرع الثالث: خطة الدعم الاقتصادي:**

تقدر خطة شبكة الأمان الأوروبية المالية بـ 540 مليار أورو لدعم الاقتصاد ومكافحة البطالة، ويشمل ذلك:

**أولا: هيئة الدعم المؤقت (SURE):**

هيا هيئة مؤقتة لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة بميزانية تبلغ مليار أورو، تهدف إلى مساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا، أنشئت بموجب اتفاقية سياسية توصل إليها سفراء الإتحاد الأوروبي في 15 ماي، ويكون بإمكان دول الإتحاد التقدم بطلب قروض من هذه الهيئة المؤقتة لمواجهة آثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن الأزمة.

فتم تخصيص 200 مليار أورو لإنشاء صندوق أوروبي لضمان القروض المقدمة للشركات عبر بنك الاستثمار الأوروبي، و240 مليار أورو لوكالة دعم الاستقرار الأوروبي. (سيليني نسيمة، 2021، صفحة 603).

**ثانيا: خطة الإنعاش الأوروبي**

وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على خطة "المرونة والتعافي" مما يمهد الطريق للدول الأعضاء للصول إلى حوالي 700 مليار أورو في صورة قروض للتغلب على الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا.

وسيتم توزيع المنح، التي يبلغ قيمتها حوالي 300 مليار يورو لإنفاق على الاستثمارات والإصلاحات الخاصة بتحفيز اقتصاديات الدول.

وسوف تشمل خطة التعافي بالتكتل إجراءات سيتم تنفيذها من فيفري 2020 حتى أوت 2026، ويمكن أيضا تمويل المشروعات التي تم الموافقة عليها قبل إعداد الخطة.

وعلاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى "برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة" وهو برنامج استثنائي اعتمده البنك المركزي الأوروبي يقوم بموجبه إعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق.

**ثالثا: تخصيص الدعم المالي للبحث العلمي:** ويشمل ذلك:

1. منح 220 مليون أورو لدعم البحوث المتعلقة بإيجاد لقاح للفيروس.
2. إنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة بالبحوث المتعلقة بوباء فيروس كورونا المستجد.
3. منح 164 مليون أورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة للمساعدة في إيجاد حلول لمواجهة الوباء.

**الفرع الرابع: جواز أو شهادة سفر كورونا – الشهادة الرقمية الخضراء:**

قررت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تسليم مسؤولية شراء اللقاح إلى المفوضية الأوروبية بدلا من الشراء كدول فردية.

لقد دعت المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء إلى تسريع حملات التلقيح من خلال تطعيم 70 % من السكان الباغين بحلول نهاية الصيف80 % من العملين في مجال الصحة والأشخاص اللذين يفوق أعمارهم 80 عاما بحلول نهاية مارس 2021.

أعلنت المفوضية أن الإتحاد الأوروبي خصص 220 مليون أورو لنقل المصابين من دولة المتضررة بشدة من الفيروس إلى دول أعضاء أخرى، تتوفر في مستشفياتها أسرة فارغة.

ومع ذلك فشلت المفوضية في طلب ما يكفي من اللقاحات المناسبة مما أدى إلى نقص خطير فيج ميع أنحاء القارة.

ورغم بطيء حملات التطعيم ضد وباء كوفيد 19 بسبب مشاكل تسليم الجرعات من المختبرات، اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" أمام برلمان الإتحاد الأوروبي مشروعا لإصدار شهادات موحدة تسهل تنقل داخل الدولة للأشخاص الملقحين ضد فيروس كورونا لإنقاذ موسم السياحة الصيفي. وفي حين تطالب الدولة الأكثر اعتمادا على السياحة بإصدار الوثيقة وفي مقدمتها اليونان، تتحفظ دول أخرى على الإجراء وترفض إقرار تدابير تقييدية كفرنسا وألمانيا اللتان تحذران من إمكانية تحوله إلى أداة للتمييز، خاصة أن مواطني الإتحاد الأصغر سنا لن يتلقوا اللقاحات حتى نهاية العام الجاري أو حتى العام المقبل. (سيليني نسيمة، 2021، صفحة 603).

وتعترف الشهادة بأربعة لقاحات ضد الكوفيد -19 رخسها الإتحاد الأوروبي (فايزر -بايو نيتيكو موديرناو أسترازينيكا-أكسفورد وجونسون أند جونسون)، ويمكن حيازتها إلكترونيا على الهاتف الجوال.

**المطلب الثالث: إجراءات وتدابير مشتركة بين دول العالم:**

لقد أقرت معظم دول العالم سريعة لمواجهة هذه الجائحة بحيث اتخذت إجراءات لحماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل البلدان لدعم الحالة الطارئة وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية فقد تباينت الاستجابات المتعلقة بالصحة حسب حالة الاستعداد ومستويات الإنفاق لكل دولة ومن بين هذه التدابير والإجراءات المتخذة نجد:

- ✓ تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي- أي تقديم مزايا أكثر سخاء للشرائح الأفقر.
- ✓ منع انتقال العدوى محليا والحد منها من خلال توفير تجهيزات المختبرات، وأنظمة المراقبة المحسنة، وتدريب المستجيبين في الخطوط الأمامية.
- ✓ بناء أو توسيع منشآت الرعاية السريرية، مثل إعادة تجديد وحدات العناية المركزة أو العيادات الداخلية في المستشفيات، وتجهيز منشآت الحجر الصحي وتوفير المعدات الطبية مثل القفازات والأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي المنقولة.

- ✓ بناء الأنظمة من أجل المراقبة المجتمعية الآنية للأمراض من خلال مشاركة المواطنين على نحو استباقي يقوم على الشواهد والأدلة.
- ✓ تقوية التعاون من أجل البحث والاستجابة بغرض تسهيل تطوير اللقاحات والعلاجات وغيرهما من التدابير.
- ✓ ضمان إدراج برامج التعلم عن بالاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة أو البسيطة حسب إمكانية كل دولة، وذلك استنادا إلى موثوقية مصادر الإنترنت ومهارات استخدام الحاسوب لدى أعضاء هيئات التدريس والطلبة من خلال استخدام منصات التعلم الرقمي المتكاملة، والمساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت، والبث عبر أجهزة التلفزيون في بعض الدول. (ويكيبيديا ،2020).
- ✓ تخطيط الجدول الدراسي لبرامج التعلم عن بعد من خلال تكثيف النقاش مع الأطراف المعنية لفحص المحتملة لإغلاق المدرسة، من خلال وضع مخطط اعتمادا على حالة المناطق المتأثرة، واحتياجات الطلاب لتجنب منهجيات التعلم التي تتطلب التواصل وجها لوجه مما قد يؤزم الوضع الصحي أكثر . (unesco.2020)

## المبحث الثالث: كورونا في الجزائر

منذ نهاية سنة 2019 عانة جل البلدان العالمية والعربية أزمة صحية حادة غير مسبوقة بسبب انتشار فيروس كورونا، حيث ساهمت هذه الأزمة في إحداث تأثيرات عنيفة على النظم الصحية في معظم بلدان العالم بما فيها الجزائر، فان وصول فيروس كورونا المستجد إلى الجزائر جعل الحالة سيئة للنظام الصحي في البلاد عرضة للخطر مما أدى بالجزائر للإسراع باتخاذ عدة إجراءات

### المطلب الأول: ظهور كورونا في الجزائر:

ظهرت أول إصابة لفيروس كورونا في الجزائر عند وصول رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2020/03/02 وبدأت الإصابات ترتفع إلى أن وصلت في أواخر مارس 2020 إلى 716 إصابة وسجلت 44 حالة وفاة بالفيروس كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب كما تزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة فيما بلغ عدد الوفيات 450 حالة. وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء. وقد وصل عدد الحالات التي هي تحت العلاج إلى 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب تحليل المخبر 491 حالة محتمله حسب التحليل بالأشعة والسكانار، فيما يتواجد 23 مريض بالعناية المركزة.

وفي شهر وصل عدد الحالات المؤكدة إلى 9394 حالة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة، وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، وبقيت عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصلت إلى 13907حالة، وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912، وتماثل 9897 مريض للشفاء من الفيروس.

كما بلغت في أواخر شهر جويلية عدد الإصابات بفيروس كورونا إلى 303907 إصابة، وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 1210، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 20.537 حالة شفاء وحسب آخر الإحصائيات ليوم 22 أوت 2020، فقد بلغت عدد الحالات المؤكدة إلى 41068 إصابة، ووصل عدد الوفيات الى 1424 وفاة، بينما بلغت حالات الشفاء 28874 حالة. (سهايلية، أكتوبر 2020، صفحة 28)

### المطلب الثاني: التدابير والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة وباء كورونا (كوفيد 19):

عملا بتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، وعقب المشاورات مع اللجنة العلمية لمتابعة تطور جائحة كورونا (فيروس كوفيد 19) الهيئة الصحية، إتخذ الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد جملة من التدابير في إطار النظام المعتمد من طرف السلطات العمومية في مجال تسيير الأزمة الصحية وتتمثل في الآتي:

يطبق إجراء الغلق على الولايات الإثنين والثلاثين المعنية بالحجر الجزئي المنزلي وهي أدرار، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، البليدة، البويرة، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، سطيف، قالمة، عنابة، قسنطينة، المدية، المسيلة، ورقلة، وهران، اليزي، برج بوعريريج، بومرداس، تندوف، تيسمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق اهراس، تيبازة، عين تموشنت.

وفيما يخص المقاهي والمأكولات السريعة والمطاعم فيتعين ان تقتصر أنشطتها على بيع المشروبات والمأكولات المحمولة فقط، وهي أيضا ملزمة بالغلق على الساعة الثالثة (00.15) زوالًا.

غير أن السادة الولاة بوسعهم بعد موافقة الهيئات المختصة أن يتخذوا كل التدابير التي يمليها الوضع الصحي لكل ولاية، ولا سيما إقرار أو تعديل أو تكييف مواقيت إجراء الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي على نحو يستهدف بلدية أو عدة بلديات أو مناطق أو أحياء تشهد بؤرا للعدوى. (فنان وبودور، 2023، صفحة 413)

فضلاً عن ذلك يمكنهم عند الحاجة أن يتخذوا التدابير والترتيبات الضرورية للغلق الكلي أو الجزئي للأماكن المخصصة للإستراحة والنزهة وفضاءات الترفهية والتسلية وكذا كل مكان من شأنه أن يستقبل تدفقات كبيرة للجمهور.

التباعد الأمني: نصت عليه المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 69/20 بالتباعد الاجتماعي على أنه مجموع من التدابير التي ترمي إلى الحد بصفة استثنائية من الإحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل. كما تم أيضا إرسال قواعد من خلال المادة 13/11/10 من المرسوم التنفيذي 70/20 كما يلي:

- منع إجتماع أكثر من شخصين.
- الترخيص بالنسبة لباعة المواد الغذائية المتجولون بممارسة نشاطهم بالمناوبة على الأحياء مع إحترام تدابير التباعد.
- يُلزم جميع الأعوان العموميين المؤهلين بالسهر على فرض التقيد الصارم بالإجراءات الخاصة بالتباعد.

العطل الاستثنائية: إشارة المادة 60 من المرسوم 69/20 إلى منح عطل استثنائية مدفوعة الأجر لمدة 14 يوم لأكثر من 50% من مستخدمي كل مؤسسة أو إدارة عمومية، وتضمنت المادة 15 من المرسوم 70/20 تمديد هذا الإجراء إلى القطاع الإقتصادي العمومي والخاص، غير أنه يستثنى من هذه العطلة مستخدمي القطاعات الواردة في سبيل الحصر في المادة 07 من المرسوم 69/20 إلا أنها أدخلت اِستثناء على هذا الإستثناء إذ

سمحت للسلطات المختصة التي يتبع لها المستخدمون المستثنون من هذا الإجراء أن ترخص بوضع مستخدميها في عطلة استثنائية بموجب قرار من السلطة المختصة، المستخدمون اللازمون لاستمرارية الخدمات العمومية الحيوية حيث تم منح الأولوية في العطلة الإستثنائية مدفوعة الأجر الممنوحة لـ 50% من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية والقطاعات الاقتصادية، والخاصة عدا النساء الحوامل واللواتي يتولين تربية أطفال تقل أعمارهم عن 14 سنة، المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 168/20 إبتداء من جوان 2020، ثم تم رفع إجراء العطلة الإستثنائية مدفوعة الأجر الممنوحة للنساء الحوامل اللواتي يتولين تربية أطفال تقل أعمارهم عن 14 سنة المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 159/20 المادة 16 ابتداء من سبتمبر 2020. (فنان وبودور، 2023، صفحة 414)

قرار التسخير: نصت المادة 10 من المرسوم 69/20 على أنه يمكن أن يتخذ المختص إقليميا، كل إجراء يندرج في إطار الوقاية من إنتشار فيروس كورونا ومكافحته، كما يمكنه بهذه الصفة ان يسخر:

- مستخدمي أسلاك الصحة والمخبريين التابعين لمؤسسات الصحة العمومية والخاصة.
- يمكن للوالي المختص إقليميا تسخير أي منشآة عمومية أو خاصة لضمان الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين.
- يمكن أن نستنتج إذاً من هذه المادة أنه للوالي صلاحية تسخير أي شخص أو أداة أو ممتلكات في القطاع العام أو الخاص يراها مناسبة ، للحد من انتشار فيروس كورونا مثل تسخير الفنادق وسيارات الإسعاف لإيواء ونقل الأفراد المعنيين بالحجر الصحي أو النقل الصحي.
- تعليق نشاط النقل الحضري للأشخاص العمومي والخاص خلال أيام العطلة الاسبوعية على المستوى الوطني كما تذكر الحكومة بأن النقل الجماعي للأشخاص ما بين الولايات يبقى ممنوعا وأن كل مخالف لهذا الاجراء سيتعرض للعقوبات القانونية المنصوص عليها. (فنان وبودور، 2023، صفحة 415)
- غلق أسواق بيع المركبات المستعملة على المستوى الوطني.

أما فيما يتعلق بالأسواق الأسبوعية، فقد تم تنفيذ رقابة صارمة من قبل المصالح المختصة على مستوى هذه الأماكن، من أجل التحقق من مدى تطبيق التدابير الوقائية من إرتداء إجباري للقناع وكذا التباعد الجسدي، ومع ذلك يمكن أن يقوم الولاة بغلقها الفوري في حالة إنتهاك التدابير المتخذة في إطار مكافحة إنتشار الفيروس.

- كما تم الغلق بالنسبة للأنشطة الآتية لمدة 15 يوم:
  - ❖ القاعات متعددة الرياضات والقاعات الرياضية.

❖ أماكن التسلية والإستجمام وفضاءات الترفيه وشواطئ.

- تكثيف عمليات تطهير الأماكن والفضاءات والمباني العمومية، من خلال حشد الوسائل اللازمة والأعوان بالجماعات المحلية ومصالح الأمن والحماية المدنية. (فنان وبودور، 2023، صفحة 416)
- تكثيف حملات الاتصال وتحسيس المواطنين على مستوى الإحياء، وخاصة مع فصل الشتاء، من خلال تعبئة الجماعات ولجان الأحياء لتوعية المواطنين بأهمية الإمتثال للبروتوكولات الصحية المعمول بها، والمتمثلة تحديدا في تدابير النظافة والحواجز المانعة والإرتداء الإجباري للقناع والتباعد الجسدي.
- فرض عقوبات على المخالفين لإجراءات الوقاية من فيروس كورونا:

أقرت الحكومة الجزائرية كغيرها من الدول عقوبات تصل إلى الحبس في حق مخالفي إجراءات الحجر المنزلي ومن بينها حظر التجول بسبب جائحة كورونا ،وقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات إلى الولاة والهيئات المعنية، بضرورة التطبيق الصارم للقواعد المتعلقة بالتدابير المتخذة في إطار الوقاية من إنتشار فيروس كوفيد 19، وإعتبر كل إخلال بإجراء الحجر المنزلي يستوجب تطبيق عقوبات جزائية منصوص عليها في القانون المتمثلة في غرامات تتراوح بين 3000 دج إلى 6000 دج ضد كل المخالفين الذين يتعرضون علاوة على الغرامات إلى الحبس لمدة ثلاث أيام على الأكثر.

كما وضع عدد من الولاة عقوبات جزائية ردعية ضد المخالفين للإجراءات الصحية الذي أمرت به الحكومة من أهمها: وضع السيارات في المحشر للشخص الذي خالف صاحبها، الحظر الصحي لمدة تصل إلى ثمانية أيام.

وفي حالة التكرار تتضاعف العقوبة ويمكن إحالة صاحبها أمام القضاء، كما يمكن أيضا الإحالة أمام الجهات القضائية المختصة الأشخاص الراجلين الذين يضبطون في حالة مخالفة تدابير الحجر الجزئي المنزلي، وتم تكليف الأمناء العامين للولايات ومديري التنظيم بها ورؤساء الدوائر والبلديات وقادة الشرطة والدرك بالسهر على تنفيذ الإجراءات المتخذة، 20000 دج إلى 100000 دج طبقا للمادة 187 من قانون العقوبات.

**المطلب الثالث: مراحل رفع الحجر الصحي في الجزائر:**

قامت الحكومة الجزائرية بإعداد خريطة طريق للخروج من الحجر، وذلك بعد توصيات السلطة الصحية، حيث يتم رفع الحجر الصحي في الجزائر على مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** تبدأ من 7 جوان 2020، كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتشمل: (الجزائرية المرسوم

التنفيذي رقم 20–145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 34 2020، الصفحات 20–22).

**1**– تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء كوفيد 19 ومكافحته إلى تعزيز المراقبة الصحية.

**2**– تعزيز المراقبة الصحية يكون من خلال الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 145–20 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 34 2020).

**3**– وضع نظام وقائي للمرافقة الخاصة بالنشاطات المرخص باستئناف ممارستها ،ومن بين هذه النشاطات نجد: المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري ،والنشاطات التجارية المتعلقة بالحرفيين ووكالات السفر والوكالات العقارية ،ونشاطات إصلاح الأحذية وتجارة الأدوات المنزلية والديكور والأفرشة والخياطة الصيانة والتصليح ،وقاعات الحلاقة الخاصة بالرجال ومحلات الإطعام السريع، أسواق الخضر والفواكه والأسواق والفضاءات الكبرى وأسواق الماشية الأسبوعية وكل هذا النشاطات تخضع للتطبيق الصارم لتدابير الوقاية الصحية من خلال (الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 20–145 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية العدد 34، 2020، صفحة 21).

- ضرورة ارتداء القناع الواقي.
- إلصاق التعليمات الوقائية في الأماكن.
- احترام المسافة والتباعد الجسدي.
- وضع محاليل مائية وكحولية، وتنظيف المحلات وتطهير القطع النقدية والأوراق المصرفية.

**4**– **الالتزام** بمراقبة تطبيق تدابير الوقاية: من طرف السلطات المؤهلة وأعوان الدولة وعدم الخضوع لها يؤدي إلى خلق ووقف النشاط الاقتصادي والتجاري والخدماتي.

**المرحلة الثانية:** تبدأ من 14 جوان 2020، وتشمل كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 159/20 مؤرخ في 13 جوان 2020 والذي يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته ما يلي: (الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 159/20 مؤرخ في 13 جوان 2020 يتضمن تعديل الحجر المنزلي التدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته الجريدة الرسمية، العدد 35 الصفحات 20–22)

وعلى ضوء ما تقدم تتضح النقاط التالية:

**1**–عدد المصابين في الجزائر بقي في ارتفاع مستمر ولم ينخفض وذلك يعود إلى عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي وإتباع التدابير الوقائية، وعلى الجانب الإيجابي نجد ارتفاع في عدد حالات الشفاء وهذا يدل على أن العلاج الكلوروكين ساهم في تحسين حالات المصابين حيث تماثلوا للشفاء وغادروا المستشفيات والحجر الصحي.

**2**–إن الحكومة الجزائرية قدمت مجهودات تسعى من خلالها إلى الحد من انتشار فيروس كورونا، وضرورة التقيد بالإجراءات والتدابير الحازمة والاستباقية وتطبيقها لأنها تعتبر الحل الأمثل، في ظل عدم وجود علاج أو لقاح لهذا الفيروس المستجد.

**3**– كما أنها فرضت الالتزام والتقيد بالتعليمات خصوصا في المجمعات التجارية من خلال إتباع إجراءات السلامة والتعليمات الإرشادية وفقا لضوابط وزارة الصحة لتجنب عدوى الإصابة بكوفيد – 19.

**4**– كما أكدت وزارة الصحة أن الوعي الصحي بخطر عدوى فيروس كورونا في الجزائر مهم لعودة الحياة إلى طبيعتها تدريجيا، وعدم الالتزام يدفع الجهات المعنية إلى فرض عقوبات على المخالفين للتدابير المتخذة للتصدي لفيروس كورونا.

**5**– قامت الدولة الجزائرية بدورها باتخاذ التدابير والإجراءات للتصدي لهذه الجائحة للحفاظ على صحة وسلامة الجميع، لكن يبقى الدور على المواطن ومدى وعيه بمخاطر الفيروس وإتباعه للتعليمات، لأن عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي وبالإجراءات الاحترازية يؤدي إلى تفاقم الوضع إلى الأسوأ.

**6**– رفع الحجر تدريجيا من خلال التخفيف من توقيت الحجر، وتوسيع قطاع النشاطات، وفتح المحلات التجارية، لكن ما يلاحظ في الواقع أنه بالرغم من ارتفاع عدد الوفيات والإصابات المؤكدة بفيروس كورونا إلا أن فئة من المجتمع يغادرون بيوتهم دون سبب، ويتجاهلون التعليمات والإرشادات الصحية التي تعتمد على التباعد الاجتماعي وعدم الاحتكاك الجسدي وضرورة ارتداء الكمامات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستمر في عدد الإصابات والوفيات.

**7**– ناهيك عن كثرة التجمعات في الشوارع والاكتظاظ في الأسواق والمحلات التجارية وعدم احترام مسافة الأمان والتباعد الاجتماعي، وهذا ما يفسر عدم الالتزام بقواعد وإجراءات الحجر الصحي بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، ولذلك وجب على السلطات التعامل بصرامة أكثر مع هاته الفئة التي لا تلتزم بقواعد الحجر الصحي لكي تتجنب الأسوأ.

**8**– بالإضافة إلى الأخبار الزائفة والكاذبة جعلت فئة من المواطنين يتعاملون باستهتار وكان الأمر لا يعنيهم، كما تدفعهم إلى عدم التجاوب مع الإرشادات الوقائية التي تقدمها الجهات المعنية. (سهايلية، أكتوبر 2020، صفحة 34)

**خلاصة الفصل:**

فيروس كورونا المستجدة هو: سلالة جديدة من فيروس كورونا، لم تكتشف إصابة البشر بها سابقا، ويعرف أيضا كورونا سارس 2، وقد تم اكتشاف الفيروس أول مرة في 31 ديسمبر 2019، في مدينة بوهان الصينية، وهو فيروس شديد العدوى تم الإعلان عنه كجائحة في مارس 2020.

ونتيجة لسرعة انتقال عدوى الفيروس فقد فرضت السلطات في جميع انحاء العالم إجراءات شديدة مثل فرض قيود على حركة الطيران وتطبيق الإغلاق التام وإغلاق المرافق وتأجيل الأحداث الرياضية والدينية والثقافية.

وقد سبب الوباء أضرار اجتماعية وإنسانية كبيرة واقتصادية أيضا مست جل القطاعات بما فيها قطاع التجارة الدولية لمعظم دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى كالصين ودول أوروبا كإيطاليا ألمانيا وفرنسا وغيرها.

# الفصل الثاني: ماهية التجارة الدولية وأثر كوفيد – 19 عليها

**تمهيد:**

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم رابط بين الدول وتحتل مكان بارزه في ظل الأحداث والتغييرات السريعة في يتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات والاتجاه نحو تدويل الحياة الاقتصادية.

تسبب فيروس كوفيد 19 المستجد في اضطراب عميق في التجارة الدولية مما أثر على العرض والطلب في الاقتصاد العالمي حيث أمرت العديد من الحكومات بالإغلاق المؤقت لمواقع الإنتاج غير ضرورية بينما اتخذت العديد من الشركات هذا الخيار طواعية أو ببساطة خفض الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بهم، وهو ما عمق من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية. لهذا اعتمدنا الفصل التالي وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

**المبحث الأول**: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية.

**المبحث الثاني:** نظريات مثمرة للتجارة الدولية.

**المبحث الثالث:** أثر كوفيد 19 على التجارة الدولية.

## المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية

### المطلب الأول مفهوم التجارة الدولية.

لقد تعددت الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الدولية وتعددت التعاريف وبالتالي سنتطرق إلى أهم تعاريف.

**التعريف الأول:** تعرف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريكي، 2011، صفحة 08)

**التعريف الثاني**: هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفه لدى مختلف دول العالم والتجارة الدولية النموذجين هما.

- التصدير وهو خروج للسلع والخدمات.
- الاستيراد وهو دخول للسلع والخدمات.

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم بها الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل عن الدول الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما: (نامق، 1999، صفحة 10)

- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي.
- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلاح أو أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع اكبر حاجات ممكنه وتتكون من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتهما المنظورة والغير منظوره أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية فهناك من يعتبرهما وجهاني لعمله واحده لكن هناك من يقول انه اذا انتقلنا إلى مصطلح التجارة الخارجية فالاختلاف بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية كبير لان هذه الأخيرة جزء من التجارة الدولية حيث مصطلح التجارة الدولية يخرجنا عن إطار المفهوم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي التجارة الخارجية المنظورة.
- التبادل الدولي الخدمي التجارة الخارجية غير منظورة.
- الهجرة الدولية أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.

- التوافق البيئي وهو أحدث منجزات جولة الأوروغواي الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002. (نعيمة، 2011، صفحة 25)

**المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية**

تعد تجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك بزيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتوفرة وقدره الدولة على تصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري كما ان هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصوره مباشره في تركيب الدخل القومي وفي مستواه. (ثنية الريح، معيطي، 2022، صفحة 06، 05)

والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى دخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت التنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدره الدولة على التصدير الخارجي وتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلا أن نمو زيادة في الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول أما آثار التجارة الدولية على اقتصادات الدول النامية يتضح أكثر من أي وقت مضى وذلك لان الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخيه ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك والصحة العالمية والتعليم وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات ما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر فيمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة استثمارات بناء مصانع إنشاء بنيه أساسيه مما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

حيث لا يمكن أن ننفي وجود فوائد للتجارة وتتمثل في:

1. زيادة الرفاهية الاقتصادية من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات ما يسبب عدم توفير هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم وأما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف اقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع بالميزة النسبية في الإنتاج بسبب ثغرات الحجم الاقتصادي.

**2.** الاستغلال الأمثل للموارد فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل من حاجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية فإنها بدلا من ذلك تتخلص من إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبيه بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبيه في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى استغلال أفضل لموارد الدولتين. (ثنية الريح، معيطي، 2022، صفحة 06)

**المطلب الثالث: أسباب وأهداف قيام التجارة الدولية**

**الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكله الندرة النسبية فيغذى النظر عن الزمان أو المكان هناك محدودية الموارد الاقتصادية حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقه وانتفى ذلك مع الزمان والمكان من ناحية أخرى فان هذه الموارد تصبح أكثر محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها ويرجع ذلك إلى الحاجة البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط وهذه الطبيعة لا محدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ندره الموارد النسبية هذه تتطلب من الاقتصاد استغلالا مثاليا لا هدر فيه وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف وحيث أن المشكلة الندرة النسبية هذه تواجه كل الدول (بدرجات متفاوتة). (طالب، 2013، صفحة 11)

فإن الاقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج وذلك لان تخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل ورفع الإنتاجية، وتخفيض التكاليف وبالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة، غير أن تخصص الدولي بالإنتاج في ظل الحاجات البشرية المتعددة والمتنوعة لا يكون ممكنا إلا في ظل التجارة الحرة بين الدول من اجل مبادله الفائض الإنتاجي الناجم عن تطبيق مبدأ التخصص في كل دولة بالتالي إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول فتخصص والتجارة الحرة وجهين لعملة واحدة.

ولا يمكن تطبيق مبدأ التخصص دون وجود إمكانية للتجارة الحرة من ناحية أخرى فان التجارة الطبيعية سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة درجه التخصص الإنتاجي في الدول المتجاورة مع بعضها البعض. (طالب، 2013، صفحة 12، 11)

**الفرع الثاني: أهداف التجارة الدولية**

لتحقيق الأهداف المرجوة من التجارة الدولية تسعى الدولة إلى تبني سياسة تجارية تمكنها من تحقيق هذه الأهداف إذ تختلف الأهداف حسب كل دولة فيتمثل الهدف الرئيسي لسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق تشغيل الكامل بينما نجد الهدف الأساسي في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والملاحظ أن الدولة تسعى بصفه عامه من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها منازل تحقيق عده أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**أولا. تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:**

يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة طويلة الأجل في نصب الفرد من الدخل الوطني أما التنمية الاقتصادية فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والتي تكون الدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستثمار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كميه السلع والخدمات المتاحة للمجتمع وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

**ثانياً. التشغيل الكامل:**

والمقصود أن يكون معدل البطالة هو أدني معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار مما يعني ادني معدل ممكن للتضخم ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية غير وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغيت الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها. (عويسي، صديقي، 2022، صفحة 33، 32)

**ثالثاً. استقرار الأسعار:**

ويمكن استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الدخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير هذا من جهة ومن جهة ثانية تسعى التجارة الدولية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

**رابعاً. الأهداف الإستراتيجية:**

ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية كان يتطلب امن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعه كما انه في حاله وجود توفير أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع فان تيار الدولية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة وذلك عن طريق الاستيراد من الخارج مقابل تصدير سلعة محلية. (عويسي، صديقي، 2022، صفحة 33)

## المبحث الثاني: نظريات مفسره للتجارة الدولية

كان هناك اهتمام كبير بنظريات تجارة الدولية من قبل رجال الفكر الإداري والاقتصادي منذ القدم نظرا لأهميتها باعتبارها مصدر من المصادر المهمة لثروة الأمم.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

#### الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول توفير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي آدم سميث في كتابه المعروف بـ "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة absolute adventure وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعه واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفه حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريين وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بجلب السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد سلع الأخرى لقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار ووقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فان السلعة تتبادل بعضها وفقا لبنيه ساعات من العمل المستخدمة في إنتاجها. (الجمل، 2006، صفحة 23، 26)

#### الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية ديفيد ريكاردو comparative advantage theory

في القرن 19 قام الاقتصادي الكبير الانجليزي ديفيد ريكاردو بنصف النظرية السابقة وذلك في كتابه عن التجارة الخارجية عام 1817 بعنوان "الاقتصاد السياسي والضرائب" وقد أعلن ريكاردو في الفصل السابع من كتابه غير العادي عن قانون الميزة النسبية المشهورة وطبقاً لهذه النظرية فان ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لها ميزه مطلقه في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزه مطلقه في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفأة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمه للاستفادة من الفرص والتكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا وبالطبع لا يمكن في هذه الحالة لاستخدام نظريه الميزة المطلقة لتفسير تجارة الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي:

**كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟**

إجابة على هذا السؤال تكتسب أهمية إضافية في ضوء التذمر المستمر من ممثلي الدول وبالتالي فان صناعاتهم اقل كفاءة من تلك التي في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بان على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها وبالتالي فإنهم يجادلون بان على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة الأجنبية غير العادية وقد جاء جوهر الميزة النسبية لريكاردو.

وقد بين هذا الأخير في كتابة أن شروط توفر ميزه مطلقه للدول في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية في إحدى السلع بل يكفي ان يتوفر للدولة ما اسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى أو في بعض الصلة التي تنتجها بالتالي فان قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. (الجمل، 2006، صفحة 27، 26)

**الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل**

قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو فقد قام بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادله سلعه بسلعه أخرى حاول ميل بحث العوامل والقوى التي تتحكم في معدل التبادل الدولي والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظريه الميزة النسبية وقد أوضح ميل أن القيم الدولية لسلعة لا تتحدث على أساس نفقه إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيها طلب كل دولة على سلعه الدول الأخرى أو ما يطلق عليه المستوى توازني لطلب المتبادل على سرعتين من قبل الدولتين. (خليل، 2001، صفحة 70)

**المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية**

**الفرع الأول: نظرية هيكشر وأولين**

يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الاقتصاد السويدي هيكشر وتلميذه أولين في مطلع هذا القرن الماضي حيث توصلوا إلى نتيجة هامه مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول فقد لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة العرض في عوامل الإنتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض عوامل الإنتاج (الاقتصادية الإنتاجية) ينتج عنها أيضا اختلاف في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل. (الجمل، 2006، صفحة 30)

قامت التجارة الدولية على أساس اختلاف نسب التوافر أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول ويخلص هيكشر وأولين إلى أن متطلبات مبدأ قيام تجارة الخارجية في اختلاف الندرات النسبية لعوامل الإنتاج ما بين السلع المختلفة اي في اختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج في الدول أطراف المبادلة وهناك أيضا إمكانية قيام التجارة بينهما في حاله تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج طالما انه من الممكن وجود اختلاف في حالات الطلب من بلد إلى آخر وهذا راجع إلى اختلاف صوره توزيع الدخل القومي وأذواق المستهلكين في كلتا البلدين، وعليه تعد نظرية تساوي أو أثمان عناصر الإنتاج من أهم أركان نظرية هيكشر وأولين التي تتلخص فيما يلي :

كل بلد سيتخصص في إنتاج السلعة كثيفة في استخدام عناصر الإنتاج الأكثر وفرة لديها وتستورد السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج النادر لديها (ثنية الريح، معيطي، 2022، صفحة 23) عندها

يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا وثمن العنصر النادر مرتفعا، فقيام التجارة الدولية يزيد الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة، بهذا تكون الدلالة من نظرية التساوي بين عناصر الإنتاج واضحة إذ يترتب على قيام التجارة الدولية ارتفاع ثمن العنصر الوفير وانخفاض ثمن العنصر النادر وتساوي ثمن العنصر الإنتاجي الواحد داخل الدول المختلفة، فتعد التجارة الدولية عامل للقضاء على المساواة في الدخول بين الدول المختلفة لكن استقرار الاقتصاد العالمي يوضح عكس ذلك تماما إذ يشير إلى وجود فجوه كبيره في الدخول بين دول العالم المختلفة أخذه في التزايد مع مرور الوقت خاصة وان العالم المعاصر ينقسم انقساما واضحا إلى دول متخلفة ودول متطورة. (ثنية الريح، معيطي، 2022، صفحة 24، 23)

**الفرع الثاني: لغز ليونتيف**

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عناصر العمل، واستخدام ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك في عديد الصناعات الأمريكية ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أنها تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال فطبقا لتلك النتيجة فان الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال.

**المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية**

بروز نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها اعتمد جانبا مخالفا في جانب الطلب .

**الفرع الأول: المدخل المرتكز على جانب العرض:**

وتشمل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب.

**نظرية ليندر:** تحليل ليندر يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجه كبيره، حيث أن التبادل الدولي يقوم لبعض الصلة فقط وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمه لها على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي ولقد فرق لندر بين نوعين من السلع هما المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يكون طبقا للميزة النسبية أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعه من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعه أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند

الأسعار الجارية في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصله ما يسمى القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة .

**القوى الخالقة للتجارة** وتتمثل فيما يلي :

- عنصر المنافسة الاحتكارية
- اختلافات في درجه تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في بلدان مختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلعة ذات الطلب المتداخل في البلدين. (مرواني، 2019، صفحة 46، 45)

**القوى المعوقة للتجارة** وهي :

- عامل المسافة
- نفقات النقل
- القيود المفروضة على التجارة

**الفرع الثاني. المدخل المرتكز على جانب العرض**

تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

**نظرية الفجوة التكنولوجية:** يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنيه متقدمه للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعه جديدة، أو منتجات ذات جوده أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية من الدول ويعتمد posner وهو مؤسس نموذج الفج والتكنولوجية على مصطلحين "فجوة الطلب" و"فجوة التوريد" حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة خلال دورة المنتج. (مرواني، 2019، صفحة 46)

**نظرية دورة حياة المنتج vernon:** تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الدولية للسلع التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات فالابتكار طرق جديدة لسلع بأقل تكلفة أو تجديد شكل سلعة ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك وكذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعه جديدة لم تكن موجودة من قبل .

بهذا يمكن للدولة صاحبه هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية. (ثنية الريح، معيطي، 2022، صفحة 27)

## المبحث الثالث: آثار أزمة كوفيد 19 على التجارة الدولية

أثرت جائحة كوفيد 19 بشكل كبير على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية حيث قلبت الموازين أمام دول العالم ووضعتهم أمام تحدي عالم غير مسبوق .

### المطلب الأول: تراجع حركة تجارة الدولية

على غرار ما سبق فان التجارة يقع عليها من آثار مثل ما جرى مع الناتج المحلي والقطاعات الأخرى فهي تأثرت بسبب ذلك الإغلاق، وقد تكون الآثار التي ترتبت على التجارة العالمية أعلى من الأضرار المرتبطة فيما سبق، وتختلف الدول من حيث الإجراءات الاحترازية وبذلك فالتجارة ترتبط بمؤشرين:

- داخلي يعتمد على الدولة المنتجة وظروفها.
- وخارجي يعتمد على الدول المستوردة وظروفها.

وتشير منظمة التجارة العالمية على أن الآثار الناتجة جراء الفيروس ستؤدي لانخفاض حجم التجارة العالمي إلى 32% عام 2020 .

كما أن منظمة التجارة العالمية تتوقع انخفاضا مزدوجا في حجم التجارة لهذا العام وخاصة صادرات الولايات المتحدة واسيا ونجد أن الوباء يثبت هشاشة نظام التجارة العالمية والاحتكارات العالمية للتجارة والتحكم في تدفقات السلع والبضائع عبر العالم وكيف إن منظور الاكتفاء الذاتي مهم جدا فنجد لدى بعض الدول توفر الأراضي الخصبة والمياه للزراعة ولا تستغلها خاصة الدول النامية التي تعد من أكثر الدول التي يتخوف عليها صندوق النقد من الفقر نتيجة الجائحة .

التجارة العالمية مهددة كبقية الأنشطة الاقتصادية وخاصة نتيجة الصراعات ما بين أمريكا والصين وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما أن انخفاض التصنيع في الصين يمكن أن يخفض حجم التجارة العالمي بـ 50 مليار دولار ولكن نتيجة لهذه الاحتكارات التي فرضتها العولمة فان مرونة حركه تدفقات التجارة تتأثر بأي سبب مثلما حصل حاليا مع الكورونا وبذلك يجب تنويع الإنتاج حتى تتكيف الشركات مع الواقع والبيئات المختلفة وكذلك على الدول لتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي والنظر في مبدأ المرونة من حيث سياسات التجارة والاستثمار الداعمة لمرونة الانتقال للسلاسل الغذائية وتوفر البناء التحتية الرقمية والتنوع في مصادر الإمدادات مع تحقيق الأعباء والتكاليف من القيود على التجارة سواء التعريفات الجمركية أو التوترات السياسية المضرة بالتجارة فهي لا تؤثر فقط في مشقه لأولئك الذين يعانون بالفعل من فقدان الدخل بسبب الأزمة ولكن أيضا يخاطر بزيادة حجم المساعدة الحكومية اللازمة لدعم تلك الشركات والمستهلكين .

لذلك من بين الخطوات الايجابية لتعزيز الثقة وتحقيق الأعباء أن تلتزم الحكومات بعدم فرض تعريفات جمركيه جديدة أو إجراءات تقيد التجارة ولكن مع بعض الجوانب الايجابية لها من حيث الاعتماد المتبادل

للتجارة العالمية في مختلف دول العالم وأهميه النقل العالمي لجميع السلع والخدمات والأدوية فلن تكون الصورة بالشكل المتوقع.

**المطلب الثاني: تراجع حركه الاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42% ليصل إلى نحو 859 مليار دولار بين عام 2020 بعد أن كان 1.498 تريليون دولار في عام 2019 ويرجع ذلك في الأساس إلى حاله عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وهذا هو أدنى مستوى سجلها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينات القرن الماضي بل انه اقل بما يزيد عن 30% من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في 2009 عقب الأزمة المالية العالمية.

وقد كانت درجه تأثير هذه الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من 730 مليار دولار إلى 229 مليار دولار بنسبة انخفاض تقدر بـ 69% في سنه 2020 مقارنه بسنة 2019 وذلك في اقتصاديات الدول المتقدمة أما اقتصاديات الدول النامية لم تشهد تراجعا كبيرا مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة حيث تراجع فيها تدفق الاستثمار بحوالي 86 مليار دولار بنسبة 12% والملاحظ أن تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بجائحة كورونا كان بدرجات متباينة من منطقه إلى أخرى حيث كانت أوروبا هي المنطقة التي سجلت اكبر نسبة تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي بـ 340 مليار دولار بنسبة تقدر بـ 100% سنه 2020 عما كانت عليه في سنه 2019 في حين أن دول آسيا النامية لم تعرف تراجعا كبيرا في تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تراجع فيها نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقدر بـ 4%.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثر خلال سنه 2020 نتيجة تباطؤ تنفيذ المشاريع المقررة بسبب إغلاق المواقع وبسبب استمرار الجائحة سيكون هناك (قصعة، نصر، 2022، صفحة 33) تراجع في الأرباح المعاد استثمارها وهذا ما سيكون له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يتوقع أن يكون هنا كتعليق للمشاريع وتراجع عدد القرارات الاستثمارية الجديدة وهو ما يؤدي إلى ركود اقتصادي عالم جديد، في حين يتوقع في الأجل الطويل أن يكون هناك توجه نحو زيادة قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وزيادة درجات الاستقلالية فيما يتعلق بالإمدادات البالغة الأهمية وهو ما يؤدي إلى تصفيه الاستثمارات وإعادة الاستثمار إلى البلدان الأصلية. (قصعة، نصر، 2022، صفحة 33)

**المطلب الثالث: تراجع حركه الشركات متعددة الجنسيات**

باعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمسؤولة على إعادة تشكيل جغرافيا سلاسل القيمة العالمية منذ تسعينات القرن الماضي كونها تمثل 22% من الناتج العالمي وتساهم بنحو 70% من إجمالي التجارة خاصة في القطاعات المشاركة بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية مثل السيارات والمعدات الكهربائية والكيمياوية والالكترونيات، فإنها معظمها ستتأثر بتبعات جائحة

كورونا، حيث اضطرت اكبر 5000 شركه متعددة الجنسيات إلى إعادة النظر في تقديرات أرباحها وتخفيضها بنسبة 30% لعام 2020 كما يوضح الجدول :

**الجدول رقم (01) : أرباح الشركات متعددة الجنسيات**

| القطاع / الصناعة | عدد الشركات التي تم تعديل أرباحها | مراجعة متوسط الأرباح بحلول 23 مارس (%) | (4 مارس) | حصة النفقات الرأسمالية 2019 |
|---|---|---|---|---|
| **المواد الأساسية** | 483 | -20 | -13 | 8 |
| **الدوريات الاستهلاكية** | 810 | -24 | -16 | 16 |
| **الخطوط الجوية** | 56 | -116 | -42 | 2 |
| **الفنادق والمطاعم** | 125 | -41 | -21 | 2 |
| **المستهلك غير دوري** | 447 | -8 | -4 | 6 |
| **طاقة** | 289 | -208 | -13 | 20 |
| **الرعاية الصحية** | 216 | -2 | 0 | 3 |
| **الصناعات** | 910 | -20 | -9 | 14 |
| **السيارات وقطع الغيار** | 169 | -47 | -44 | 9 |
| **التكنولوجيا** | 412 | -7 | -3 | 11 |
| **خدمات الاتصالات** | 125 | -4 | 1 | 11 |
| **خدمات** | 220 | -9 | -5 | 10 |
| **المجموع** | **3912** | **-30** | **-9** | **100** |

**المصدر:** (analys, march 2020, p. 50)

يلاحظ من الجدول أن حوالي 35% من الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة اضطرت في نهاية شهر مارس 2020 إلى إعادة تقدير أرباحها وتخفيضها في معظم قطاعات الإنتاج وقدرت اكبر خسارة في قطاع الطاقة بأكثر من 208% أي ما يمثل 20% من إجمالي النفقات الرأسمالية لسنه 2019 لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب حرب الأسعار بين قطاع النفط التي أدت إلى تراجع الأسعار من 50 دولار إلى اقل من 20 دولار، وقطاع الصناعة وصناعة السيارات ومكوناتها وقطاع التكنولوجيا وخدمات الاتصال وفي الصين اضطرت الشركات إلى مراجعه أرباحها وتخفيضها بـ 21%.

ويتسبب ذلك في إلحاق ضرر دائم بسلاسل التوريد لان أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من الأرباح المعاد استثمارها من قبل هذه الشركات مما يتسبب في تأخر انطلاق المشاريع التأسيسية الجديدة وتباطؤ عمليات الإدماج والاستحواذ عبر الحدود بشكل ملحوظ مقارنه بعام 2019 بنسبة تتراوح بين 50 و

70% على مستوى العالم في ابريل 2020 ولذلك فان تراجع الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصاديات الصناعية وسحب الاستثمارات من الدول النامية سيكون لهما تأثيرات طويلة المدى على الإنتاج العالمي. (analys, march 2020, pp. 50,51)

**المطلب الرابع: تضرر الوضع المالي والأسهم العالمية في ظل أزمة كوفيد 19**

لقد خلقت أزمة كورونا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية لذلك أدت الإجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس إلى حدوث هبوط اقتصادي على مستوى العالم وحدوث خلل في الاستقرار المالي العالمي حيث انخفضت أسعار الأصول الخطرة إلى مستويات متدنية جدا منذ تفشي هذا الوباء وبعد الانخفاض الذي حدث في أسعار الأصول الخطرة منذ بداية انتشار فيروس كورونا اكبر انخفاض يشهده العالم بعد الانخفاض الذي حدث في عام 2008 نتيجة الأزمة المالية في ذلك الوقت فعلى سبل المثال تحمل العديد من أسواق الأسهم في اقتصاديات الدول الكبرى والصغرى انخفاضات بنسبة 30% أو أكثر ونتيجة لفيروس كورونا وبدأت تظهر الضغوطات على الأسواق الكبرى للتمويل قصير الأجل مثل السوق العالمية للدولار الأمريكي .

ونتيجة التقلب الشديد التي حدث في السوق المالي العالمي حدث تراجع شديد في سيوله الأسواق الدولية مثل سوق سندات الخزانة الأمريكية ولقد حدث تذبذب في السوق المالي في ثلاث أشهر الماضية على نحو غير مسبوق عليه حيث ارتفعت أسعار السندات الحكومية إلى مستوى مرتفع جدا في 6 مارس 2020 في حين تراجعت أسعار الأسهم على المستوى العالمي بسبب إختلالات التي سببها فيروس كورونا، حيث انخفض العائد على السندات الحكومية لآجال 10 سنوات إلى حوالي 0.7% حيث كان العائد في بداية العام الحالي حوالي 1.9% وسجلت السندات الحكومية البريطانية والألمانية مستويات قياسيه أيضا في انخفاض معدلات العائد على السندات نتيجة انخفاض في أثمان السندات. (analys, march 2020, pp. 51,52)

وأوضحت صحيفة "قاينة نيشيال تايمز" البريطانية أن العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات تراجع بأكثر من 0.3 في بداية شهر مارس وهذا يعتبر اكبر انخفاض منذ حدوث الأزمة المالية عام 2008 وفي الوقت التي كانت تنخفض فيه العوائد على السندات نتيجة ارتفاع في أسعار السندات كانت الأسهم العالمية تحقق معدلات تراجع منخفضة نتيجة تفشي جائحة كورونا حيث انخفضت الأسهم الأمريكية في التعاملات المبكرة في بورصة نيويورك كما انخفض مؤشر ستاندر داند بورز 500 بنسبة 3% تقريبا خلال شهر مارس وانخفضت مؤشرات الأسهم الرئيسية في أوروبا بنحو 4% وحقق مؤشر ستوكس 600 انخفاضا شديدا تمثل بنسبة 12% منذ بداية العام.(analys, march 2020, p. 52) .

**خلاصة الفصل:**

تعد التجارة الدولية فرع من فروع الاقتصاد القائم على مجموعة من النظريات أن لها أهمية على المستوى الاقتصادي للدول فامتلاك الدول الإمكانيات البشرية، لوسائل التكنولوجية، اللوائح التشريعية، والقدرات المالية يمكنها من مواكبة التطورات لتعزيز التجارة الدولية.

لقد أثرت أزمة كورونا على التجارة الدولية بالسلب والسبب هو هيمنة الصين على الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي.

# الفصل الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وحجم المبادلات التجارية قبل، أثناء وبعد الجائحة

**تمهيد:**

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تحديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، ويفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفاض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في الخيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وحدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب المتطلبات التنمية، بالإضافة إلى قدرته على الانسجام والتوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخريطة الجيواقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا.

## المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

كان الجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس بسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي:

### المطلب الأول: أثر جانحة كورونا على التجارة الخارجية

رغم أن الدولة خفضت قيمة الواردات بمعدل (28.24%) بفعل رفعها للضرائب الجمركية لأغلب المنتجات باستثناء المنتجات الإستراتيجية التي أحتفظ بمعدلات الثابتة بالإضافة إلى تخفيضها بالنسبة للمنتجات المستوردة المتعلقة بالعناد الصحي، إلا الميزان التجاري بقي سالبا بمعدل (1.86%) وهذا راجع إلى تقلص قيمة الصادرات بمعدل (43,95%) بفعل تراجع سعر البرميل من النفط. هذا العجز الطفيف في الميزان التجاري سيتم امتصاصه عن طريق استهلاك حصة من احتياطي الصرف معبر عنها بالادخار الخارجي بمعدل (0.39%) محصلين بذلك على توازن ميزان المدفوعات.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، و بتهاوي أسعار البترول إلى 48.28 دولار كما هو مبين في الشكل رقم 12 تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، وتكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة. (مجلة، مارس 2021، الصفحات 154-155)

ورغم تأزم الوضع الاقتصادي بالجزائر إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة والمقدرة بنحو 55 مليار دولار.

#### الفرع الأول: على إنتاج النفط في الجزائر

**الشكل رقم (01) تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة جويلية 2019 – جوان (2020) مليون برميل يوميا.**

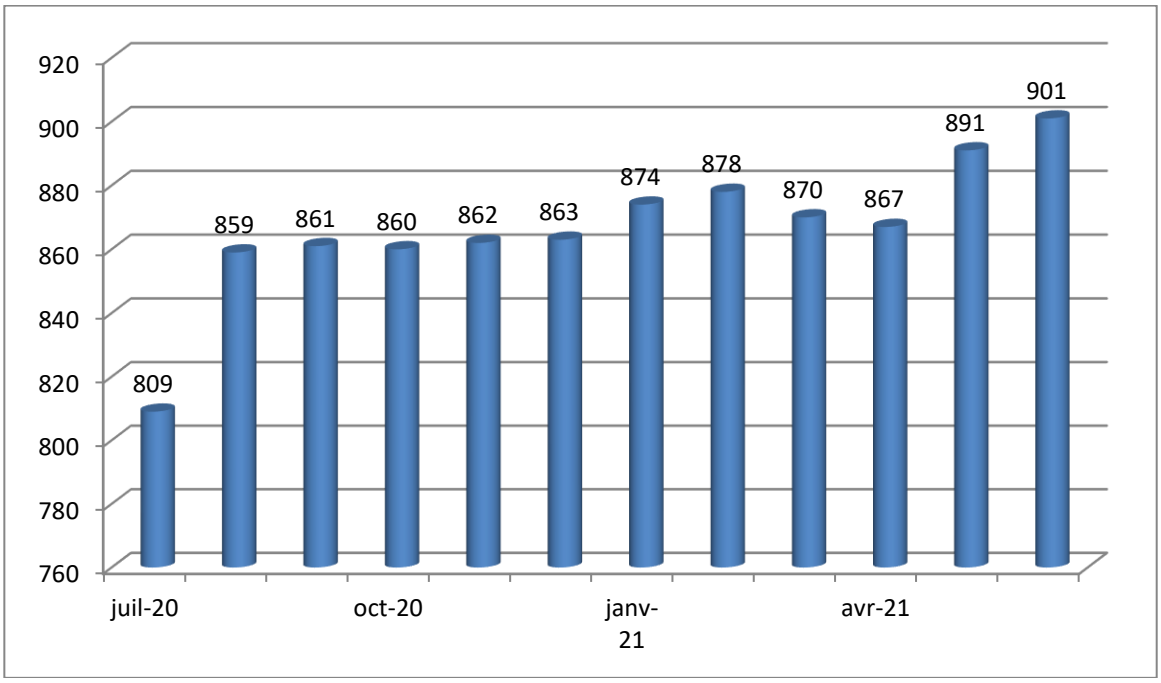


**المصدر** trading economics :الجزائر – إنتاج النفط"، متاح على الموقع:
https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade، 2021/08/11 تاريخ التحميل

نلاحظ من خلال الشكل كنتيجة لانكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط سجل سعر النفط الخام أدنى مستوى شهده منذ 18 عام، في المقابل دفع الخلاف بين الأوبك ومجموعة منتجي النفط وروسيا السعر إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج، فالجزائر التي كانت تنتج 1032 مليون برميل يوميا في جانفي 2019 أصبحت تنتج فقط 807 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من أن أوبك ودول أخرى قد وافقت على خفض الإنتاج، إلا أن العالم لا يزال لديه نفط خام أكثر مما يمكنه استخدامه. وهذا ما أدى إلى تدني الأسعار ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، والتي فاقت 2 مليار دولا الجزائر خسرت 18% من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مرجعا ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا. (صباغ، صفحة 15)

**الفرع الثاني: على الميزان التجاري**

**الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (جويلية 2017 – جوان 2020 مليون دولار أمريكي)**

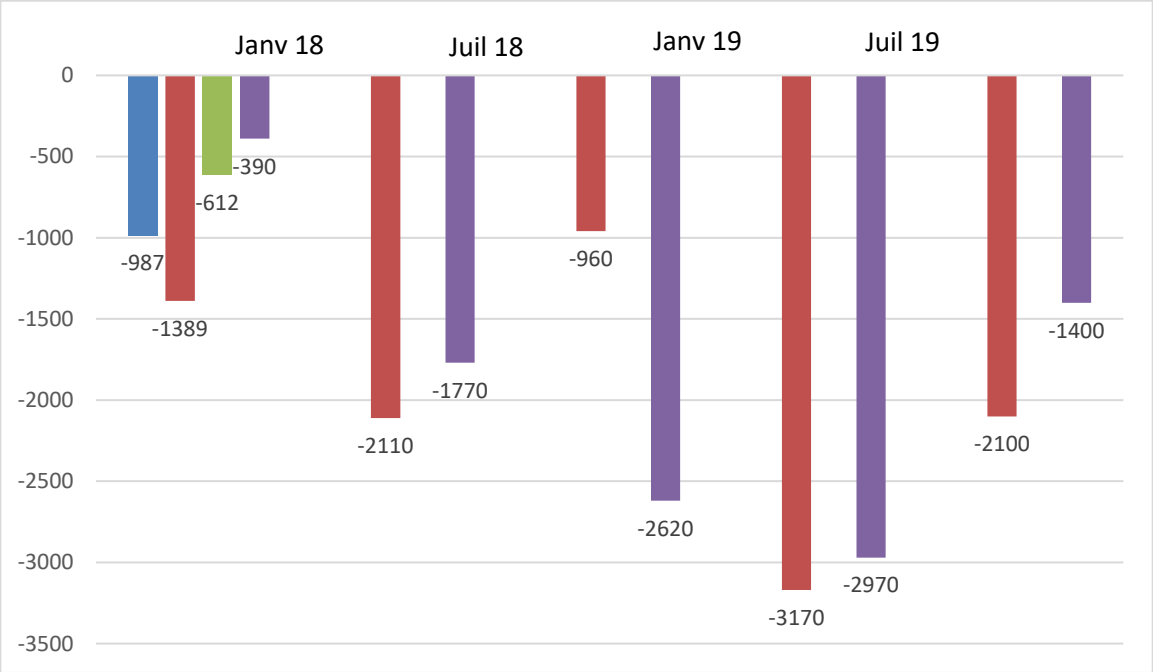


**المصدر** : economics Trading : الجزائر الميزان التجاري"، متاح على الموقع: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade، تاريخ التحميل 2021/08/11

لقد العكس انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي على الميزان التجاري الجزائري الذي شهد عجزا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة كنتيجة للأزمة البترولية التي شهدها الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنة 2014، إلا أن أزمة كورونا أدت إلى تفاقم هذا العجز الذي سجل في السداسي الأول من سنة 2020 عجزا قدر بـ 2724 مليون دولار أمريكي. (صباغ، الصفحات 16-17)

**المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المتغيرات الكلية**

**الفرع الأول: الأثر على العرض**

سيتأثر الإنتاج سلبا على جميع المستويات سواء بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض بمعدل (7.76%) بسبب انخفاض إجمالي القيمة المضافة بمعدل 4.7%)، وكانت الأنشطة الإنتاجية الأكثر تضررا هي على التوالي : نشاط الخدمات غير المتبادلة الموجهة للصالح العام بمعدل (25.1%)، نشاط الصناعات الأخرى بمعدل 545%)، نشاط البناء بمعدل (-3%)، نشاط النقل و المواصلات بمعدل (0.38%) بالأخص المتعلق بالنقل منها، وهذا نظرا لانخفاض العمالة و اعتماد أنشطتها على كثافة اليد العاملة وعدم

حدوث لأثر إحلال رأس المال محلها على عكس الأنشطة الأخرى غير المتأثرة التي استفادت من هذا الأثر. رغم كل هذا سوف لا تشهد تأثر كمية العرض الإجمالي للسلع محليا إذ لم تتعدى معدل (0.08%) وهذا راجع لتغطية أجور العمال من طرف النفقات الحكومية من جهة وأثر الإحلال الرأس المال محل اليد العاملة لأغلب الأنشطة من جهة أخرى. (قدال وموسي وبلفوضيل، 2020، صفحة 7)

**الفرع الثاني: الأثر على الطلب**

بالنسبة للسلع الوسيطة فقط ازداد الطلب عليها بمعدل (+4.52%) لكن لم تتمكن الآلة الإنتاجية سوى من استهلاك (+0.71%) التعويض انخفاض القيمة المضافة من جهة وبلوغ نفس الكمية المعروضة سابقا من جهة أخرى، أما إجمالي الطلب على السلع النهائية فقد الخفض بالنسبة للسلع المحلية بمعدل (+ 65,5 %) بسبب انخفاض استهلاك الأمر بمعدل (−2.26%) بالأخص السلع التجارية المتأثر هو الآخر بفعل ارتفاع التضخم بمعدل (+14.34%)، ورغم إجراءات تقليص الاستثمار الذي بلغ (−25.32%) إلا أن إجمالي الاستثمار لم يتأثر كثيرا و بلغ معدل −0.02 % وهذا راجع لامتصاصه من طرف ادخار الأعوان الاقتصادية وبالأخص ادخار العالم الخارجي بمعدل (+0.37%). (قدال وموسي وبلفوضيل، 2020، صفحة 8)

**الفرع الثالث: الأثر على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي**

في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر فقد عدل توقعاته للنمو الاقتصادي بالخفض إلى 5.5% مقابل 5.2% المتوقعة في شهر جوان الفارط، كما توقع أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 14.1% هذا العام، و14.3% العام المقبل، وتحذر مؤسسة بريتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز بـ 16.6% في عام 2021. (قدال وموسي وبلفوضيل، 2020، صفحة 164)

كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة مسبة البطالة، خاصة و أن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر على تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقية من الدولة، كما أن تقليص الحكومات النفقات التجهيز بـ 20,1% في قانون المالية 2020 سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد تفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى و إن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية و الناتج القومي، وذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30% من الناتج الداخلي الخام و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43% من حجم التشغيل الكلي، كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل. (بولعراس، صفحة 8)

**الفرع الرابع: الأثر على دخل الأعوان الاقتصادية**

تأثر دخل الأسر تأثيرا طفيفا بمعدل (0.11%) مسببا لتأثر طفيف جدا على دخله المتاح بمعدل (0.003%) يسبب انخفاض دخل العمل (0.71%) وهذا رغم انخفاض الضرائب المباشرة المفروضة على الأثر بمعدل طفيف لا يتعدى 0.55% وارتفاع ادخارهم بنسبة طفيفة (+0.16%) بفعل تقليص استهلاكه، مع ثبات مردودية رؤوس أموالهم، كما تأثر دخل المؤسسات تأثرا طفيفا بمعدل
( 0.33%) بسبب انخفاض التحويلات الحكومية الموجهة إليهم بمعدل (3.07%) وهذا رغم انخفاض الضرائب المباشرة المفروضة على المؤسسات بمعدل طفيف لا يتعدى (0.64%) وارتفاع ادخارهم بنسبة طفيفة (0.13%) مع ثبات مردودية رؤوس أموالهم، وبالرغم من الدولة قامت برفع نفقاتها الإجمالية التي بلغت معدل (12.83%) إلا أنها تمكنت من الحفاظ على استقرار دخلها في حدود (0.08%) وهذا بفضل رفع معدلات الضرائب الجمركية التي بلغت إيراداتها ( 5.68%) و ارتفاع طفيف الإيرادات الضرائب . غير المباشرة بمعدل (0.41%) واستخدامها لحصة من صندوق ضبط الإيرادات الذي يمثل ادخارها بمعدل ( 1.32%)

**الفرع الخامس: الأثر على احتياطات الصرف**

كنتيجة للمجموعة من العوامل والتي من بينها تراجع الصادرات النفطية الجزائرية التي أدت إلى تراجع الإيرادات، وهذا ما نتج عنه تراجع أيضا لاحتياطات الصرف، وهذا ما يبينه لنا الشكل الموالي: (صباغ، الصفحات 15-16)

لقد تراجع احتياطي الصرف من حوالي 72600 مليون دولار مع بداية سنة 2019 إلى فقط 55000 مليون دولار أفريل 2020 ممثلا ما يقل عن 17 شهر من الواردات. وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية.

**الفرع السادس: الأثر على الأسعار**

تأثر مؤشر الاستهلاك سلبا بارتفاعه بالغا لمعدل (14.34%) بسبب ندرة السوق المتأثرة بانخفاض كمية العرض المركب الإنتاج المحلي + المستورد) بمعدل (4.17%) بفعل تقلص كمية الواردات بمعدل (246). كما المخفض مؤشر أسعار المنتج بمعدل (12.77%) بفعل انخفاض قيمة الطلب المحلي بسبب انخفاض كلا من سعر الطلب على السلع المحلية بمعدل (1.81%) وكمية الطلب على السلع المحلية بمعدل (5.65%) من جهة، وانخفاض قيمة الصادرات بمعدل 43.95%) من جهة أخرى.

**المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر**

هناك جملة من الآثار المترتبة على القطاعات الاقتصادية جراء جائحة كورونا:

**الفرع الأول: قطاع المحروقات**

تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60% من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 75% خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020. (لعجال، افريل 2019، صفحة 126)

**الفرع الثاني: قطاع الصناعة**

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50% من الطاقة العالمية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل المقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي العكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4%.

كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4%، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese government, 18/04/2020) بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية مستأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة. (لعجال، افريل 2019، صفحة 127)

**الفرع الثالث: قطاع النقل**

سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

أ- **النقل البحري:** سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع:

- **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد – 19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا أن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن

تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022/04/20)

- **النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022/04/20)

**ب النقل الجوي:** لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوى إياتا: "أن أزمة فيروس كورونا ( كوفيد – (19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019، ,ITA) (05/03/2022 وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت 1.3 مليار دينار، وذلك منا. تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 % مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022/04/20)

**ج– النقل بالسكة الحديدية:** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن توضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

- **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34,5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100%.
- **نقل البضائع:** لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100%.

– **خسائر أخرى:** اضطرت الشركة إحالة 50% من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022/04/20)

**الفرع الرابع: قطاع السياحة**

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، وأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر .

**الفرع الخامس: القطاع الجبائي**

ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

**الفرع سادس: القطاع الفلاحي**

بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

**الفرع سابع: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية**

توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.

## المبحث الثاني: حجم المبادلات الدولية في الجزائر قبل وأثناء وبعد كوفيد 19

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط والغاز ويتأثر ميزانها التجاري بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، ويتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنموي وأساسي في الاقتصاد الجزائري وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما من مرحله التخطيط إلى مرحله اقتصاد السوق .

### المطلب الاول: المبادلات الدولية في الجزائرية قبل جائحة كوفيد 19 (2015- 2019)

سيتم فيما يلي عرض احصائيات المبادلات الدولية وقد تم تقسيمها الى مؤشرين تتمثل في مؤشر حجم الصادرات

ومؤشر حجم الواردات

#### الفرع الاول: الصادرات الجزائرية قبل كوفيد19 (2015-2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثل ما يوضح الجدول التالي رغم أن وتيرة التطور تختلف من سلعه إلى أخرى وهذا حسب السياسة الاقتصادية التي تنتهجها كل حكومة. (حمزة، 2023، صفحة 197).

**الجدول رقم (02): تطور الصادرات خلال (2015-2019)**

**الوحدة: مليون دولار**

| مجموع المنتجات | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السلع الغذائية | 166 | 0.75 | 327 | 1.09 | 349 | 0.99 | 373 | 0.89 | 704 | 1.14 |
| الطاقة و مواد التشحيم | 20906 | 94.58 | 28221 | 93.99 | 33261 | 94.51 | 38871 | 93 | 33243 | 92.30 |
| المنتجات الخام | 59 | 0.27 | 84 | 0.28 | 73 | 0.21 | 92 | 0.22 | 96 | 0.27 |
| اشباه المنتجات | 955 | 4.32 | 1321 | 4.40 | 1410 | 4.01 | 2335 | 5.59 | 1957 | 5.46 |
| المعدات الزراعية | | | | | 0.29 | 0 | 0.31 | 0 | 0.25 | 0 |
| المعدات الصناعية | 0.05 | 10 | 54 | 0.18 | 78 | 0.22 | 90 | 0.22 | 83 | 0.23 |
| السلع الغير غذائية | 7 | 0.03 | 19 | 0.06 | 20 | 0.06 | 33 | 0.08 | 36 | 0.10 |
| مجموع | 22103 | 100 | 30026 | 100 | 34763 | 100 | 41168 | 100 | 35823 | 100 |

المصدر: http://www.douane.gov.dz

من خلال الجدول السابق نرى أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات، حيث أن الصادرات الجزائرية من المحروقات تخضع إلى تقلبات السوق العالمية وهذه التقلبات تعود بالدرجة الأولى إلى أسعار البترول وكذلك حجم الإنتاج ، حيث سجل انخفاض في سعر البترول في منتصف سنة 2014 وهذا ما سبب في انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات ، مما اثر سلبا على الميزان التجاري في تلك الفترة، واستمر هذا التراجع رغم انه تحسن قليلا سنة 2017 ولكن سرعان ما عاد إلى التراجع ، لتصل نسبة الصادرات من المحروقات عام 2019 إلى ما يقارب 92% من إجمالي الصادرات بعدما كانت 94% من إجمالي الصادرات سنة 2015 .

وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات النصف مصنعة، من حيث قيمة الصادرات إذا وصلت قيمتها إلى حوالي 5،59% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2018.

أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع المواد الغذائية حيث كان يحتل نسبة 0،75% من إجمالي الصادرات سنة 2015 .(حمزة، 2023، صفحة 198)

**الفرع الثاني: الواردات الجزائرية قبل جائحة كورونا ( 2015-2019 )**

تختلف هيكله الصادرات الجزائرية عن هيكله الواردات لان الجزائر تعتمد على أكثر من 90% من صادراتها على المحروقات بينما الواردات فان تجهيزات الصناعية تحتل الصدارة وتليها باقي المنتجات كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (03): تطور الواردات (2015-2019)** **الوحدة : مليون دولار**

| مجموع المنتجات | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السلع الغذائية | 5751 | 18.24 | 8223 | 17.46 | 8437 | 18.36 | 8573 | 18.56 | 8072 | 19.25 |
| الطاقةومواد التشحيم | 1502 | 4.76 | 1613 | 3.42 | 1992 | 4.33 | 1015 | 2.20 | 1436 | 3.24 |
| المنتجات الخام | 970 | 3.08 | 1563 | 3.32 | 1524 | 3.32 | 1900 | 4.10 | 2012 | 4.80 |
| اشباه المنتجات | 756 | 22.9 | 11437 | 24.29 | 10985 | 23.86 | 10966 | 23.67 | 10297 | 24.56 |
| المعدات الزراعية | 416 | 1.32 | 503 | 1.07 | 611 | 1.33 | 565 | 1.22 | 458 | 1.09 |
| المعدات الصناعية | 10452 | 3314 | 15412 | 32.73 | 13995 | 30.38 | 16486 | 35.58 | 13202 | 31.48 |
| السلع الغير غذائية | 5290 | 16.77 | 8338 | 17.71 | 5811 | 18.48 | 6762 | 14.59 | 6546 | 15.40 |
| مجموع | 31537 | 100 | 47089 | 100 | 46059 | 100 | 46330 | 100 | 41934 | 100 |

المصدر : http://www.douane.gov.dz

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر حيث قدرت سنة 2015 أكثر من 31 مليار دولار أمريكي مقارنة بالسنوات الموالية التي فاقت 40 مليار دولار امريكي، وتحتل المرتبة الأولى التجهيزات الصناعية حيث تمثل أكثر من ثلث ما تستورده الدولة الجزائرية ،حيث وصلت سنة 2018 إلى أكثر من 35% من مجمل واردات الدولة، تليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعه حيث بلغت ذروتها سنة 2019 بما يقارب 24% من مجمل الواردات مقابل 22% سنة 2015، أما الأقل حظا هي تجهيزات الفلاحة حيث يمثل سنة 2015 ما يقارب 1.3 من مجمل الواردات. (حمزة، 2023، صفحة 199)

وتحتل المرتبة الأولى التجهيزات الصناعية حيث تمثل أكثر من ثلث ما تستورده الدولة الجزائرية ،حيث وصلت سنة 2018 إلى أكثر من 35% من مجمل واردات الدولة، تليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعه حيث بلغت ذروتها سنة 2019 بما يقارب 24% من مجمل الواردات مقابل 22% سنة 2015، أما الأقل حظا هي تجهيزات الفلاحية حيث يمثل سنة 2015 ما يقارب 1.3 من مجمل الواردات.

## المطلب الثاني: حجم المبادلات الدولية في الجزائر أثناء كوفيد (19) 2019 / 2020

التجارة الدولية مصدر محرك أساسي للنمو الاقتصادي للدول والجزائر كغيرها من الدول أهمية كبيرة للتجارة، واعتمدت على استراتيجيه تنموية لعبت فيها التجارة الدولية دورا مهما سواء من ناحية الواردات ومن ناحية الصادرات، إلا أن هذه الفترة المتزامنة مع ظهور جائحة كورونا دفع بالدول إلى إعادة النظر في هيكل صادراتها وارداتها. (دحدوح و تركي، 2022)

### الفرع الأول: الصادرات الجزائرية أثناء كوفيد 19 (2019-2020)

**الجدول رقم (04): تطور الصادرات خلال 2020/2019** الوحدة: مليون دولار

| السنة | البيان | الطاقة | الصادرات خارج المحروقات | المواد الغذائية | المواد الأولية | المواد نصف المصنعة | التجهيزات الفلاحية | التجهيزات الصناعية | السلع الاستهلاكية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2019 | القيمة | 244،33 | 068،2 | 408 | 96 | 445،1 | 0 | 83 | 36 | 312،35 |
| 2020 | القيمة | 016،20 | 909،1 | 437 | 71 | 287،1 | 0 | 77 | 37 | 925،21 |
| نسبة التراجع | النسبة | 79،-39 | 68،-7 | 10،8 | 04،-26 | 93،-10 | 0 | 22،-7 | 7،2 | 91،37 |

المصدر: http://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه شكلت المحروقات أهم الصادرات الوطنية نحو الخارج من 2020 إذ تمثل 92.40% من الصادرات الوطنية حيث بلغت قيمتها 20.016 مليون دولار مسجله بذلك تراجعا بواقع 39.79.

وتظل قيمة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة حيث بلغت 1.909 مليون دولار مقابل 2.068 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بانخفاض 7.68. % .

وتشكلت الصادرات خارج المحروقات من المواد نصف المصنعة بقيمة 1.88 مليون دولار مقابل 1.45 مليون دولار متراجعة بنسبة 10.93 وكذا المواد الغذائية بـ 4 437 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار بزيادة قدرها 7.10% والعداد الصناعي بـ 83 مليون دولار مقابل 77 مليون دولار بانخفاض بنسبة 7.22%.

وتشكلت هذه الصادرات أيضا من المواد الأولية بقيمة 96 مليون دولار مقابل 71 مليون دولار اي بنسبة انخفاض بلاغه 26.04%، والمواد الاستهلاكية بـ 36 مليون دولار مقابل 37 مليون دولار اي بزيادة قدرها2.7.%.

فيما لم يتم تسجيل أي قيمة للتجهيزات الفلاحية في كلا العامين. (مقي و هارون، 2022/2021، صفحة 48)

**الجدول رقم (05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية إثناء جائحة كورونا (2019/ 2020)**

**الوحدة: مليار دولار**

| المنطقة الجغرافية | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **أوربا** | 26550 | 22810 | 37،13511 |
| **آسيا و أوقيانوسيا** | 80،594 | 6951 | 82،6805 |
| **إفريقيا** | 2180 | 1270 | 1927 |
| **الأمريكيتين** | 7040 | 3080 | 2،1537 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ:

في سنة 2019 انخفضت صادرات الجزائر نحو أوروبا من 26. 55 مليار دولار سنة 2018 إلى 22.81 في سنة 2019 هي بذلك سجلت انخفاض يقدر بـ 14.08.%

أقدمت دول آسيا واوقيانوسيا على شراء المنتجات الجزائرية بما قيمته 6.951 مليار دولار في 2019 مقابل 5.948 سنة 2018 وكانت اغلب هذه المبادلات مع بلدان آسيا.

الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين الأمريكيتين سجلت انخفاضا بنسبة 44. 85% سنة 2019 حيث انخفضت 7040 مليار دولار سنة 2018 إلى 3.88 مليار دولار سنة 2019.

تبقى المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف في 2019 بنسبة 1.55% عن 2018.

اما فيما يخص سنة 2020 وبعد ما عاشه الاقتصاد الجزائري بسبب جائحة كورونا انخفاض كبير في معظم الدول. (بونجاح و شبيرة، 2020، صفحة 49)

**أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022**

**الجدول رقم (06): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة مليار دينار جزائري)**

| السنوات | 2020 | نسبة التغيير | 2021 | نسبة التغيير | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية والحيوانية الحية | 3،54 | 31% | 9،70 | −51% | 35 |
| المشروبات والتبغ | 9،1 | 42% | 7،2 | 7% | 9،2 |
| المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود+ زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية | 5،9 | 181% | 7،26 | 41% | 7،37 |
| المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة | 6،139 | 121% | 9،307 | 61% | 7،496 |
| الآلات ومعدات النقل | 5،12 | 121% | 6،27 | −51% | 5،13 |
| مصنوعات متنوعة + الأصناف المصنعة | 1،30 | 474% | 9،172 | 39% | 7،240 |
| مجموع سلع خارج المحروقات | 9،247 | 146% | 7،608 | 36% | 4،826 |
| المحروقات | 80،2576 | 86% | 20،4783 | 74% | 00،8331 |
| المجموع | 70،2824 | 91% | 9،5391 | 70% | 40،9157 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات

**الشكل رقم (03): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022**

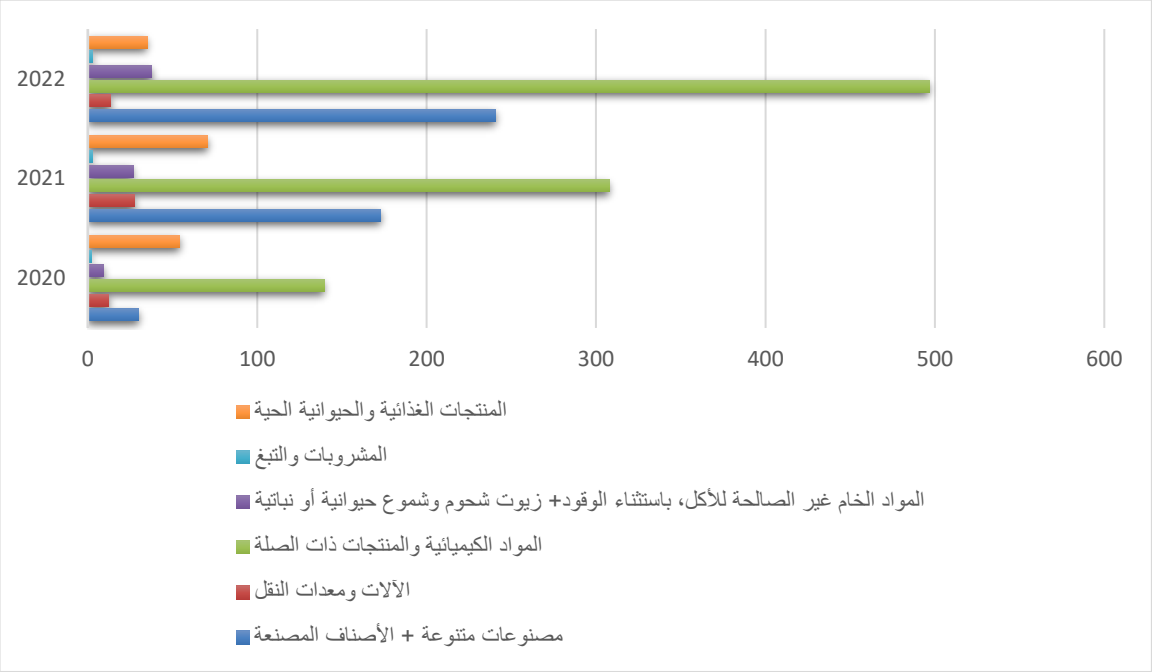


خلال عام 2022 شهدت تصدير السلع تطورا قويا بنسبة 70% مقارنة بالعام السابق .

هذا التطور الشامل لتصدير الصناعة مع الأخذ في الاعتبار هيكل صادراتنا التي تهيمن عليها المحروقات، يمكن تفسيره بالكامل من خلال التطور الكبير في الأسعار الدولية للمحروقات ،إي ارتفاع حاد في أسعار المحروقات خلال 2022، وبالمثل يشهد ارتفاع صادرات الصناعة خارج المحروقات ارتفاعا بنسبة 36% خلال عام 2022 مقارنة حتى عام 2021 يمكن تفسير كل مما سبق ذكره هو استفاقة العالم من غيبوبة الفيروس المنتشر خلال سنة 2020 الذي أدى إلى شلل تام في كل القطاعات الحيوية كما نلاحظ أن تطورات تصدير البضائع حسب فئات المنتجات باستثناء المحروقات تسجل تغيرات ايجابية لجميع مجموعات المنتجات باستثناء فئة الآلات ومعدات النقل التي تظهر تباينا سلبيا بنسبة 51.%

ففي الجزائر يمكن القول أن سنة 2020 كانت سنة مرجعيه بالنسبة للتجارة الخارجية حيث كان تحدي كبير للخروج من هيمنه المحروقات على الصادرات التي تأثرت بارمه كورونا والتوجه إلى رفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات. (دحدوح و تركي، 2022، صفحة 50)

**الفرع الثاني: الواردات الجزائرية أثناء جائحة كوفيد 19**

**الجدول رقم (07): تطور الواردات خلال 2019-2020**

| السنة | البيان | المواد الغذائية | الطاقة | المواد الأولية | المواد نصف المصنعة | التجهيزات الفلاحية | التجهيزات الصناعية | السلع الاستهلاكية | واردات أخرى | مجموعة الواردات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2019 | القيمة | 994،7 | 369،1 | 921،1 | 840،9 | 437 | 845،10 | 934،7 | 592،4 | 632،44 |
| 2020 | القيمة | 723،7 | 890 | 199،2 | 614،7 | 198 | 697،8 | 577،5 | 649،2 | 547،35 |
| نسبة التراجع +/- | النسبة | 37،0 | 98،-34 | 47،14 | 62،-22 | 69،-54 | 80،-19 | 70،-29 | 31،-42 | 35،-20 |

المصدر: http://www.bank-of-algeria.dz

بلغت التكلفة الإجمالية للواردات في 2019 قيمة 44.632 مليون دولار مقابل 35.547مليار دولار في 2020 حيث تراجعت قيمة الواردات بنسبة 20.35% ويعود ذلك لتراجع خمس منتجات من أصل سبعه من مجموعات المنتجات التي تتضمنها شعبه الاستيراد .

حيث بلغت فاتورة العتاد الصناعي التي تمثل ازيد من 29% من مجموعات المنتجات المستوردة5، 577مليون دولار مقابل 934،7 مليون دولار خلال العام الماضي مسجلة انخفاضا بواقع 80،19%.

كما انخفضت تكاليف المواد نصف المصنعة بـ 62،22% حيث بلغت 614،7 مليون دولار مقابل 840،9 مليون دولار خلال العام الماضي .

ومس هذا التراجع كذلك فاتورة المواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث قدرت 577،5 مليون دولار مقابل 934،7 مليون دولاربانخفاض نسبته 29.70 .

كما شمل هذا التراجع كذلك واردات مجموعه الطاقة وزيوت التشحيم التي بلغت 890 مليار دولار مقابل 1396 مليون دولار لتسجل بذلك انخفاضا بـ 34.98% وكذا واردات مواد العتاد الفلاحي التي بلغت 198 مليون دولار مقابل 437 مليون دولار بانخفاض 54.69%.

وفي المقابل عرفت مجموعتان من شعبه الاستيراد ارتفاعا خلال فتره المقارنة، ويتعلق الامر بالمواد الخام التي بلغت فاتورتها 2.99 مليون دولار مقابل 1.961 مليون دولار اي بزيادة تمثل 14.47% وبلغت

واردات المواد الغذائية قيمة 7.723 مليون دولار مقابل 7.624 مليون دولار اي بارتفاع بلغ 0.37 (مقي و هارون، 2022/2021، صفحة 50).

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2019/ 2020

في 2020: على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24. 46% برزت الصين كمورد رئيسي للجزائر خلال سنة 2020 حيث ساهمت بنسبة 18.81% من إجمال واردات الجزائر وتليها كل من فرنسا ايطاليا ألمانيا اسبانيا وبريطانيا على التوالي بنسبة 10.60 و7.05 و6.48 و4.07 و6.22.%. (بونجاح و شبيرة، 2020، صفحة 56)

**الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2019/ 2020**

| الدول | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| الصين | 25،18 | 81،16 |
| فرنسا | 20،10 | 60،10 |
| إيطاليا | 13،8 | 05،7 |
| ألمانيا | 76،6 | 48،6 |
| اسبانيا | 11،6 | 3،4 |
| بريطانيا | 38،3 | 07،4 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم

**الشكل رقم (04): أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022**

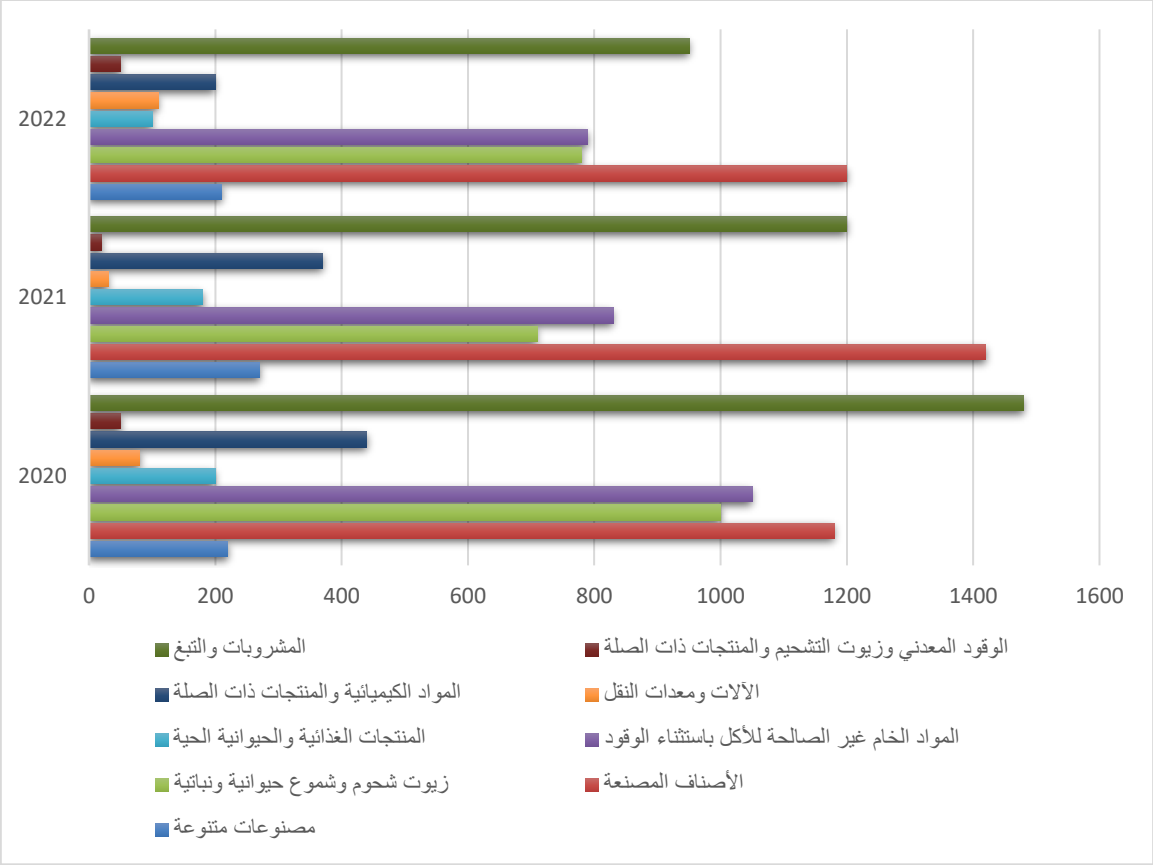


من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ارتفاع نسبة الواردات من السلع بـ 17% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وخلال سنة 2022 بـ 12% مقارنة بسنة 2021 وبالرجوع إلى السلعة المستوردة نجد أن المشروبات والتبغ والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة والأصناف المصنعة انحفضت بنسب 13% و39% 5%في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة انخفضت بنسبة 18% و1% في 2022 مقارنة بـ 2021 .

سجلت أسعار استيراد السلع ممثله بتطور قيم الوحدات ارتفاعا بنسبة 15.5 خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 حتى لو كانت بدرجات متفاوتة سجلت جميع فئات المنتجات زيادات في أسعار استيراد السلع خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 وهي:

-المنتجات الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 32.6 .%

-دهون وشموع من أصل حيواني او نباتي بنسبة 31.3 .%

-المواد الخام غير صالحة للأكل ما عدا الوقود بنسبة 26.7 .%

-المشروبات والتبغ بنسبة 17.1 .%

-الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة بنسبة 14.1 .%

-الأصناف المصنعة بنسبة 12.4 .%

-الكيماويات والمنتجات المتعلقة بها بنسبة 11.5 .%

-مصنوعات متنوعه بنسبة 9.5 .%

-الكمائن ومعدات النقل بنسبة 1.4%. (بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2023).

أن ارتفاع فاتورة الاستيراد بسبب ارتفاع أسعار السلعة والخدمات عالميا وهذا بتأثير فيروس كورونا وارتفاع نسب التضخم بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل ترشيد الاستيراد وتشجيع الإنتاج الوطني. (دحدوح و تركي، 2022، صفحة 52)

**المطلب الثالث: حجم المبادلات الدولية في الجزائر بعد كوفيد (19) 2023**

تعد الجزائر من الدول ذات الاقتصاد المعقد وذلك بحسب مؤشر الاقتصاد التعقيد الاقتصادي ، حيث أنها تحتل المرتبة الرابعة و التسعين من الاقتصاد العالمي ن وتعد الجزائر أيضا من الدول 100 الأولى من حيث التصدير اذ أنها تحتل المرتبة 56 في العالم ، وتعتمد الجزائر على إنتاج البترول في عملية التصدير إلى الجانب الكثير من المنتجات الأخرى التي يتم إنتاجها ثم تصديرها خارج البلاد لمختلف أنحاء العالم ، بالمقابل تقوم الجزائر باستيراد العديد من المنتجات المختلفة من الدول الأخرى.

تتميز الجزائر بأنها من أكبر الدول بامتلاكها احتياط عالي من الغاز الطبيعي ، أذ أنها تحتل المرتبة السادسة عشر من احتياطي البترول على المستوى العالمي ساعدة عملية الاستيراد و التصدير البترولي على الاستقرار الاقتصادي الجزائري و ساعدة أيضا في استقرار الميزانية للدولة مما ساعد على انخفاض الدين الخارجي . وهذا ساعدها على استقرارها خلال الانتفاضات التي اجتاحت الدول المجارة لها مثل تونس و مصر و ليبيا.

**الفرع الأول: الصادرات الجزائرية بعد كوفيد 19 (2023)**

بلغت قيمة الفائض التجاري الجزائري، خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى نهاية سبتمبر 2023، حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات حوالي 1264.4 مليار دينار أو ما يعادل حوالي 41.302 مليار دولار.

استنادا إلى تقرير الديوان الوطني للاحصائيات ، الخاص بحصيلة التجارة الخارجية والتبادلات التجارية للسلع ، فقد بلغت صادرات الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023 ، ما قيمته 5554.5

مليار دينار أو ما يعادل 41.302 مليار دولار ، مقابل 6753.32 مليار دينار خلال الفترة نفسها من 2022 ، أو ما يعادل 50.214 مليار دولار .(حفيظ صواليحي ، جريدة الخبر ) .

وفي سياق ذي الصلة ، كشف وزير القطاع عن سياسة لضبط وتقليص الواردات و الرفع من قيمة الصادرات خلال سنة 2023 تتمثل في وضع بنك معلومات خاص بالتجارة الخارجية بالنسبة للصادرات أي تشجيع الصادرات خارج المحروقات .وهذا الأمر سمح ، كما أوضح السيد الوزير للمصدرين الفعليين من 475 مصدر سنة 2010 الى 1628 مصدر فعلي في الميدان حاليا، وكذا المحافظة على وتيرة و معدل نمو حجم الصادرات خارج المحروقات ، حيث و مع الفائض الذي حققه الميزان التجاري و المقدر ب 1.80 مليار دولار مع نهاية الثلاثي الاول من سنة 2023 ، بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال ذات الفتر1.22 مليار دولار من العام الماضي(2022).

**الفرع الثاني: الواردات الجزائرية بعد كوفيد 19 (2023)**

أكد وزير التجارة وترقية الصادرات، الطيب زيتوني، بالجزائر العاصمة أن الجزائر تسعى لتأطير عمليات الاستيراد وعقلنتها وليس تجميدها، مؤكد أن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار سمحت بتحويل العديد من المستوردين إلى مصنعين وحتى مصدرين.

وفي جلسة علنية مخصصة للأسئلة الشفوية بمجلس الأمة، ترأسها علي طالبي، نائب رئيس المجلس، وبحضور العديد من أعضاء الحكومة أكد السيد زيتوني أن وزارة التجارة وترقية الصادرات قامت في 2023 بمعالجة 32550 فاتورة تخص 7772 مستورد بقيمة تقارب 14 مليار دولار، بزيادة تعادل 38 بالمائة مقارنة ب 2022. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024).

وشهدت الواردات تحسنا طفيف بنسبة +0.3 بالمائة وهذا نتيجة الارتفاع المسجل في واردات بعض مجموعات المواد منها، مواد الطاقة بنسبة +.0.6 بالمائة، والمواد الاستهلاكية بنسبة +4.6 بالمائة ومواد التجهيز بنسبة +6.2 بالمائة في حين تراجعت واردات المواد الأولية والنصف المصنعة بنسبة −3.7 بالمائة. https//ar.wfhjkipedia.org

**المطلب الرابع: النتائج وتحليلها**

**الجدول رقم (09): تطور الميزان التجاري (2016-2023)**

| السنوات | قيمة الصادرات | قيمة الواردات | رصيد الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| **2016** | 30026 | 47089 | −17063 |
| **2017** | 37191 | 46057 | −10868 |
| **2018** | 41797,32 | 46330,21 | −4532,89 |
| **2019** | 35823,53 | 41934,12 | −6110,58 |
| **2020** | 2824,70 | 4363,70 | −1539 |
| **2021** | 5391,90 | 5097,50 | 294,4 |
| **2022** | 9157,40 | 5709,30 | 3453,10 |
| **2023** | 7406,30 | 5794 | 1612,30 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:**

- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم industries.gov.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz بتاريخ: 2023/05/17.

من الجدول يمكن ان نسجل النقاط التالية:

- ✓ يعاني رصيد الميزان التجاري الجزائري من حالة عجز في الخمس سنوات الاولى وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات عن الصادرات.
- ✓ خلال سنة 2016 سجل الميزان التجاري عجز نتيجة انخفاض أسعار البترول.
- ✓ سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا سنة 2020 وذلك نتيجة انخفاض الصادرات إلى أقل قيمة خلال الخمس سنوات الأخيرة نتيجة الاغلاق العالمي بسبب كورونا.
- ✓ سنة 2019 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة نظرا لأنها تمثل الجزء الاكبر من الصادرات ثم انخفضت الصادرات أكثر في سنة 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط أكثر في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن اجراءات الاغلاق الاقتصادي بسبب الجائحة.
- ✓ بالنسبة للواردات الجزائرية تحتل المواد الغذائية المرتبة الأولى في الواردات ونلاحظ زيادتها بشكل مستمر وذلك يرجع إلى عدم قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي.

- ✓ في سنة 2020 برزت الصين كمورد رئيسي للجزائر وذلك على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24.46% مقارنة بسنة 2019 حيث ساهمت بنسبة 18.81% من اجمالي واردات الجزائر. تليها كل من فرنسا وايطاليا والمانيا واسبانيا وبريطانيا على التوالي.
- ✓ خلال سنة 2021 بدأ الميزان التجاري في التعافي وهذا تزامنا مع انطلاق عملية التلقيح ضد كورونا ورفع الحجر التدريجي واستئناف الأنشطة التجارية.
- ✓ خلال سنة 2022 شهد تصدير السلع تطورا مقارنه بسنة 2021 مع الأخذ بعين الاعتبار ان هيكل صادراتنا تهيمن عليه المحروقات.
- ✓ في الجزائر كانت سنة 2020 سنة مرجعيه بالنسبة للتجارة الخارجية على وجه الخصوص حيث كانت تحدي كبير للخروج من هيمنه المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بعد الانخفاض الكبير لأسعارها التي تأثرت بجائحه كورونا والتوجه إلى رفع من حجم الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ في سنة 2023 سجل الميزان التجاري فائض وهذا حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات عام 2023 بما قيمته 1612.3 مليار دينار جزائري.
- ✓ حيث سجلت الصادرات قيمه 7406.3 مليار دينار جزائري أما الواردات فبلغت 5794 مليار دينار جزائري سنة 2023 ونتج عن حركه الصادرات والواردات فائض تجاري.
- ✓ وفي نفس السياق إبان التقرير الخاص بالديوان الوطني احصائيات عن تسجيل انخفاض في مؤشرات أسعار الواردات والصادرات وذلك يعزى إلى التغيرات المسجلة في أسعار السلع ومختلف التقلبات التي تطرأ عليها.

ان مؤشرات قيمة الوحدة هي مؤشرات تقيس التغيير في أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية معينة مقارنه بفتره مرجعية وتستخدم هذه المؤشرات بشكل أساسي لفهم التجارة الدولية.

ان الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات يقدم نظرة شاملة على تدفق الاموال داخل وخارج الدولة.

واردنا من خلال هذا المؤشر الاقتصادي "الميزان التجاري" المقارنة بين سنوات التي لم تطلها الجائحة والسنوات التي استفحلت فيها الجائحة كوفيد 19 وتعد سنة 2020 سنة مرجعيه وكذا السنة الأخيرة 2023 التي شهدت التعافي تدريجي من الجائحة العالمية.

## خلاصة الفصل:

تعد وتعتبر جائحة كورونا، بالأزمة العالمية التي مسّت جميع الدول والقارات بما فيها الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد على المحروقات لإثراء وإنعاش ودعم اقتصادها. وهو ما يجعلها داخل دائرة وحيّز التهديد أثناء وبعد الجائحة وهو ما يحتم عليها مسايرة الوضع الاقتصادي والتكيف مع الرهانات السياسية الآنية والمستقبلية.

# خاتمة

**الخاتمة:**

تسببت جائحة كورونا بأضرار اقتصادية كبيرة تجاوزت الآثار الصحية للفيروس، حيث تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير نتيجة هذه الجائحة من أوامر الاغلاق الى اقفال الحدود، حيث فقد العالم الترابط والاتصال الذي كان يتمتع به قبل الجائحة.

وكسائر دول العالم فقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مزدوج تمثل في ضعف الطلب العالمي للنفط بالإضافة الى التراجع الخطير لأسعاره في الأسواق الدولية مما أثر بشكل مباشر على التجارة الدولية على اعتبار أن الجزائر دولة نامية تعتمد بشكل شبه كلي عادات قطاع المحروقات.

اتخذت الجزائر إجراءات وتدابير لمكافحة هذه الجائحة الا ان هذه الإجراءات كانت لها عواقب سلبية على بعض القطاعات كالتجارة سواء الداخلية أو الخارجية وشملت قطاعات أخرى بشكل تام مثل السياحة والطيران.

**النتائج:**

ومن خلال دراستنا لأثر جائحة كورونا على التجارة الدولية في الجزائر سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التواصل إليها:

- إن فيروس كورونا – كوفيد 19 أثر بشكل كبير على اقتصاديات دول العالم ونجد الجزائر من بين هذه الدول المتضررة نتيجة هذه الجائحة.
- تراجع واردات الجزائر خلال فترة الجائحة راجع للإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الجزائر لتفادي توسع انتشار الجائحة.
- ان انخفاض صادرات الجزائر من النفط راجع للإغلاق العالمي ونقص الطلب.
- عجز في الميزان التجاري لسنة 2020 نظرا لكون الإيرادات تتجاوز الصادرات في ظل جائحة تعتبر الأخطر في تاريخ البشرية.
- تجلت بوادر الانتعاش والتعافي الاقتصادي سنة 2021 بتحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري.
- تراجع حركة التجارة الدولية جراء الجائحة مما انجز عنه تضرر مختلف اقتصاديات العالم بما فيها الاقتصاد الجزائري.
- تأثر الاقتصاد الجزائري بمخرجات الجائحة وذلك ضمن مخرجات العرض والطلب.
- فشل قطاع المحروقات في تسيير الأزمة.

**اختبار الفرضيات:**

- يمكن اختيار الفرضيات السابقة وذلك من خلال

1. نعم تسبب انتشار فيروس كورونا في آثار اقتصادية وخيمة حيث أن العالم شهد تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2. نعم لأن التجارة الدولية فرع من فروع علم الاقتصاد القائم على مجموعة من الفرضيات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. نعم لقد أثرت أزمة كورونا على التجارة الدولية بالسلب بسبب أن الصين ظلت لسنوات طويلة المورد الأول للجزائر وهو يثبت صحة الفرضية الثالثة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:


1. analys, u. (march 2020). impact of the covid-19.
2. Chinese government. (18/04/2020). Review of china's foreign trade in the first quarter. *website of general administration of customs*.
3. https://ar.wikipedia.org. (s.d.).
4. ITA. (05/03/2022). covid-19 puts over half of 2020 passenger revenues at risk. *website of international air transport association*.
5. الجمل, ج. ج .(2006) .التجارة الدولية .عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
6. السريكي, ا. م .(2011) .اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق .الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
7. بولعراس, ص. ا.(.s.d) .
8. بونجاح, ن & ,.شبيرة, ا .(2020) .*أثر جائحة كورونا على التجاؤة الدولية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2016-2020* . جيجل: مذكرة ماستر.
9. ثنية الريح، معيطي, أ. ع .(2022) .دور التجارة الإلكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية .جامعة تيارت: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية.
10. حمزة, ف .(2023) .*آثار وباؤ كورونا على التجارة الخارجية الاقتصاد الجزائري* .سكيكدة.
11. خليل, س .(2001) .الاقتصاد الدولي .مصر: دار النهضة العربية.
12. دحدوح, أ & ,.تركي, ر .(2022) .*تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية* .
13. سهايلية, س) .أكتوبر 2020 .(الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر Dans .*المجلد 05 العدد 03* .الجزائر: مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية.
14. سيليني نسيمة, ب. ن .(2021) .تحديات الاتحاد الاوروبي في ظل ازمه كورونا كوفيد 19 .عنابة.
15. صباغ, ر.(.s.d) .
16. طالب, ع .(2013) .التجارة الدولية .القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
17. عويسي، صديقي, س. ي .(2022) .واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية: جامعة قالمة.
18. فنان وبودور, س. و .(2023) .التدابير والاجراءات التي اتخذتها الجزائر للتصدي لفيروس كورونا .الجزائر: مجلة الفكر.
19. قدال وموسي وبلفوضيل, ز. ا .(2020) .*تقدير آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام* .الجزائر: مجلة الباحث.
20. قصعة، نصر, ر. خ .(2022) .تحليل أثر ائحة كورونا على التجارة الإلكترونية .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية: جامعة بسكرة.
21. لعجال, ا) .افريل 2019 .(النمو الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية* , 126.
22. مجلة, ا. س) .مارس .(2021*المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية* .برلين ألمانيا.
23. مرواني, ر .(2019) .مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية .مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية: جامعة قالمة.
24. مقي, س & ,.هارون, ب .(2021/2022) .*تحليل آثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية* .جامعة حمة لخضر الوادي: مذكرة ماستر.
25. نامق, ص. ا .(1999) .التجارة الدولية .القاهرة، مصر: دار المعارف.
26. نعيمة, ز .(2011) .التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات: جامعة تلمسان.
27. وكالة الأنباء الجزائرية .(20/04/2022) .الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر بـ 50 بالمائة من رقم اعمال المجتمع الجزائري للنقل البحري .*من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية*.